الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne
Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement
supérieur et de la Recherche scientifique

جامعة محمد بوضياف-المسيلة — قسم العلوم المالية و المحاسبية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الموضوع

دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

دراسة تحليلية مقارنة

مذكرة مقدمة كجزء لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و تدقيق

-من إعداد الطالبة:

-بوكراع هويدة

-الأستاذ المشرف:

-غربي حمزة

السنة الجامعية:2021-2022

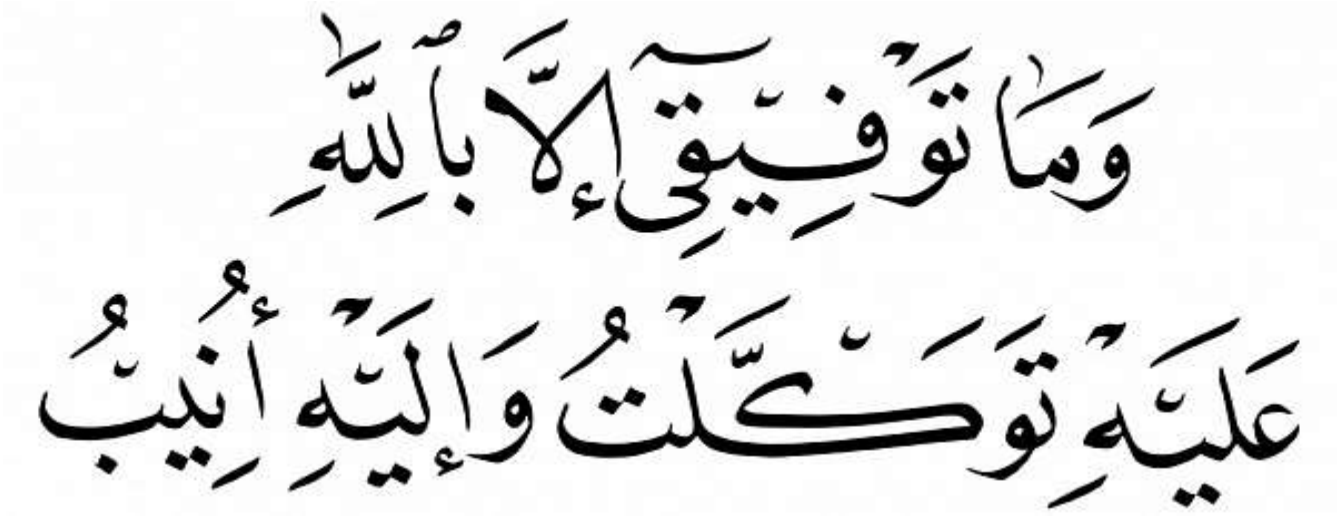

صدق الله العظيم

(سورة هود / الآية 88)

إهداء

دقت طبول الرحيل على مشارف الانتهاء من أعوام ذقت فيها مرارة العيش و حلاوة العلم و على ذلك الدرب الطويل سطرت أجمل ذكرياتي سأرفع قبعة تخرجي توديعا لسنوات جميلة مضت ،في كل صباح أطرق الباب لألتقي ذلك المبنى و يغمرني بين كفيه بين أجواء عائلية سادها الحب و الود اختلطت دموع فرحتي بتخرجي ،خريجة أمضي و دربي ساطع تشدو به الآمال في وجداني خريجة أرنو والى درج العلا بعزائم الإقدام و الإيمان إني قطعت العهد أن أرقى السما أزهو وروح الجد في شرياني .مرت الأيام و ها أنا اليوم أجني قطافي و أودع أحبتي و المكان الذي جمعنا و هاهو تاج العلم قد توجت به.

- أهدي تخرجي:

-إلى من رعى خطواتي و قوى عزيمتي و زرع بي القيم و المبادئ التي أنا عليها الآن أبي (عبد القادر بوكراع).

-إلى من وهبتني الحياة و ضحت دائما من أجلي و يعجز لساني و الكلمات عن وصفها أمي (فتيحة دبقة).

-إلى من حفتني بتراتيل دعواتها الطاهرة و علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف أمي الثانية(مسعودة دبقة).

-إلى إخوتي الذين عشت معهم أجمل لحظات الحياة:(زياد عبد الله، محمد الأمين،هادية،و حبيب قلبي الكتكوت رائد سراج الدين)،كما لا أنسى قطتي الصغيرة (ايكرا).

-إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و أبارك لكل أصدقائي الذين تخرجوا معي و لأهلهم و إن شاء الله التعيين لخدمة بلدنا العزيز.

بوكراع هويدة

شكر و تقدير

قال الله تعالى:(ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه)(لقمان:12).

قال رسوله الكريم(ص):(من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل).

لله الحمد و الشكر كله أن وفقني و ألهمني الصبر على المشاق التي واجهتني لانجاز هذا العمل المتواضع.

-الشكر موصول إلى كل من:

-الدكتور غربي حمزة، حفظه الله و أطال في عمره لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة وتكرمه بنصحي و توجيهي حتى إتمامها.

-أعضاء اللجنة المناقشين حفظهما الله لقبولهما مناقشة هذه الدراسة.

-القائمين على إخراج المناقشة و في مقدمتهم عمادة الدراسات الجامعية.

-كافة أفراد أسرتي على دعمهم و تحفيزهم الدائم لي.

-كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد، و أشكر كل أساتذة و عمال قسم المالية و المحاسبة خاصة و أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير عامة.

في الأخير لا يسعني إلا أن أدعو الله عزوجل أن يرزقني السداد،و الرشاد،العفاف و الغنى وأن يجعلني هداة المهتدين.

بوكراع هويدة

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

البسملة	
إهداء	
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	**II-I**
فهرس الجداول	**III**
فهرس الأشكال	**IV**
قائمة الرموز و المختصرات	**VI-V**
مقدمة عامة	**أ-و**
الفصلI:الإطار النظري:مفاهيم عامة حول التمويل و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
تمهيد	**9**
المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**14-10**
المطلب الثاني:أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**16-14**
المبحث الثاني:آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المطلب الأول:تعريف التمويل و أهميته	**17-16**
المطلب الثاني:مصادر التمويل و أنواعه	**20-17**
المطلب الثالث:مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**21-20**
خلاصة الفصل	**22**
الفصلII:الإطار التطبيقي:واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دراسة مقارنة بين آليات التمويل المباشرة و الغير المباشرة و آليات الدعم لها	
تمهيد	**24**
المبحث الأول:واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	
المطلب الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**26-25**
المطلب الثاني:تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2019	**32-26**
المطلب الثالث:دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد	**35-32**
المبحث الثاني:دراسة مقارنة	

فهرس المحتويات

المطلب الأول:آليات تمويل مباشرة	
الفرع1: الصندوق الوطني للتامين عن البطالةCNAC	**38-35**
الفرع2: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANADE	**41-38**
الفرع3: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM	**45-42**
المطلب الثاني:آليات تمويل غير مباشرة	
الفرع1: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI	**47-45**
الفرع2: صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطةCGCI PME	**50-48**
الفرع3: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR	**54-51**
الفرع4:الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاريANIREF	**58-55**
المطلب الثالث:آليات دعمالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
الفرع1:وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار	**59**
الفرع2: المشاتل و حاضنات الأعمال	**60-59**
الفرع3: برنامجMEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	**62-60**
خلاصة الفصل	**63**
خاتمة عامة	**68-65**
قائمة المراجع	**74-70**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية S1/2019	27
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	28
03	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب مجالات الأنشطة	29
04	المهن الحرة حسب قطاع النشاط	30
05	تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة حسب فئة القوى العاملة و قطاع النشاط	31
06	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	32
07	المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط(التراكم في 30-6-2019)	37
08	عرض المجاميع الرئيسية	38
09	شهادات الأهلية حسب قطاع النشاط	40
10	المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط	41
11	الائتمانات الممنوحة حسب نوع التمويل	44
12	الائتمانات الممنوحة حسب قطاع النشاط	44
13	بيانات موجزة عن المشاريع الاستثمارية	46
14	مشاريع استثمارية معلنة(محلية/أجنبية)	47
15	مشاريع استثمارية معلنة من قبل شريحة القوى العاملة	47
16	الوضع العام للضمانات حسب قطاع النشاط	49
17	الوضع العام للضمانات حسب المنطقة	49
18	عن طريق شريحة القرضCGCI-PMEضمانات	50
19	الوضع العام للملفات المعالجة ابريل 2004 حتى 2019/6/30	53
20	حالة الملفات التي تمت معالجتها حسب نوع المشروع ابريل 2004 إلى 2019/6/30	53
21	الملفات المعالجة(من 2019/1/1 إلى 2019/6/30)	54
22	الملفات التي تمت معالجتها حسب نوع المشروع من (2019/1/1 إلى 2019/6/30)	54
23	تخصيص الأرض على مستوى المناطق الصناعية الجديدة/تقرير الحالة المعتمدة في 2019/6/30	58

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مزايا المشتري الحاصل على الائتمان	19
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الوضع القانوني	27
03	توزيع المؤسسات حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	28
04	عدد القروض الممنوحة	45

قائمة الرموز و المختصرات

	مؤسسات صغيرة و متوسطة	**م ص و م**
	صغيرة و متوسطة	**ص و م**
	صفحة	**ص**
	شمال	**ش**
	هضبة عليا	**ه.ع**
	جنوب	**ج**
	انطلاق مشروع	**ا.م**
	بداية مشروع	**ب.م**
DA	دينار جزائري	**دج**
PNR	Programmes nationaux de recherche	
IFU	Impôt forfaitaire unique	
TAP	Taxe sur l'activité professionnelle	
IBS	Impôt sur les bénéfices des sociétés	
IRG	Impôts sur le revenu global	
PME	Petite et moyenne entreprise	
PMI	Project management institué	
EPE	Entreprise publique économique	
PE	Petite entreprise	
ME	Moyenne entreprise	
BTPH	Société de bâtiment travaux publics et hydrauliques.	
TPE	Terminal de paiement électronique	
SPM	Syndrome prémenstruel	
TPI	Tribunaux pénaux internationaux	
MEDA	Organisation internationale de développement économique qui apporte solutions d'affaires à la pauvreté	
EDPME	Programme euro algérien d'appui au secteur privé Algérie dans le cadre du programme de soutien au secteur privé lancé par la CE en méditerranée.	
CNAC	Caisse nationale pour l'assurance-chômage	
ANADE	Agence nationale d'appui et de développement de l'entrepreneuriat	
ANGEM	Agence nationale de gestion du microcrédit	
ANDI	L'agence nationale pour le développement de l'investissement	
CGCI-PME	Caisse de garantie des crédits d'investissements des petites et moyennes entreprises	
FGAR	Fonds de garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises	

ANIREF	Agence nationale d'intermédiation et de régulation foncière	
ECOFIE	Société d'étude économiques et d'analyses financières du secteur public marchand	

المقدمة العامة

مقدمة عامة

تحظى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام متزايد من قبل جميع دول العالم،و هذا ما يمكن ملاحظته خصوصا في السنوات الأخيرة بانعقاد و تنظيم العديد من المؤتمرات و المنتديات الدولية المتخصصة في بحث قضايا هذه المؤسسات،و كيفية تطويرها و ترقيتها و تعزيز دورها في التنمية اقتصادية و اجتماعية، و تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النسبة الأكثر من المؤسسات العاملة في مختلف دول العالم،بتوفير فرص عمل واسعة و تحقيق قيمة مضافة عالية للاقتصاد الوطني،وتساهم بشكل ملحوظ في زيادة الناتج الداخلي الخام و تعزيز التجارة بزيادة حجم الصادرات و تخفيض الواردات و استثمار المدخرات و توظيفها في عملية التنمية الاقتصادية،كما أنها تعتبر النواة الأساسية للمؤسسات الكبيرة بالتعاون والمقاولة من الباطن،إضافة إلى ذلك تعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تشجيع الاستثمارات و الإنتاج و الابتكار،كما تعتبر هذه المؤسسات إحدى أهم الأدوات في عملية التنمية المستدامة و مما يعكس دورها في دعم الاقتصاد الوطني.

و قد أثار تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجدل بين الأطراف و الجهات الدولية و المحلية المعنية بهذا القطاع،على الرغم من وجودها و انتشارها في جميع الدول العالم،من أبرز أسباب الاختلاف هي اختلاف درجات النمو الاقتصادي بين هذه الدول و كذلك طبيعة النشاط الاقتصادي و فروعه.قد تم الاعتماد على جملة من المعايير التي يمكن الاستناد إليها في محاولة وضع تعريف لهذه المؤسسات،و التي من أبرزها و أهمها معيار عدد العمال،وهناك من يعتمد بالإضافة إلى هذا المعيار رأس المال و قيمة المبيعات و مجموع ميزانية المؤسسة و كمية الإنتاج.

تواجه غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديات و صعوبات تحد من أهميتها و تعرقل نموها و تطورها و تؤدي إلى فشلها و خاصة في السنوات الأولى من تأسيسها،كنقص المهارات و الخبرات،الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي و منها التموين و التسويق و المنافسة الجادة من قبل المؤسسات الكبيرة،و أكثر عائق تواجهه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي صعوبة الحصول على مصادر التمويل المناسبة.

فالحصول على الأموال اللازمة لإنشاء أو توسيع المؤسسات تعتبر من أعقد المشكلات التي تواجهها في أي بلد كان،فكلما كان قرار الاستثمار و قرار التمويل جيدين كلما ساعد المؤسسات في تحقيق أرباح منتظمة،كما أن اللجوء إلى الاستدانة و الحصول على قروض و سندات وغيرها مرتبط بقرار الاستثمار و المقارنة بين معدل مردودية المشروع و تكلفة تمويله. من أجل التقليل أو الحد من المشاكل وجب ضرورة وجود خطة وطنية تعنى بتطوير أداء هذه المؤسسات و يساعد في تحقيق أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و يعد موضوع ترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف المجالات من الموضوعات التي تلقى اهتماما كبيرا،وقد أولت الحكومة الجزائرية اهتماما واسعا لدعم نمو و تطوير هذه المؤسسات و حماية المنتوج و منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية و انخفاض الأسعار،بإنشاء مجموعة من الهيئات و إقامة برامج تهتم بترقية و تطوير هذا القطاع يهدف إلى توفير التمويل اللازم لها لأن م ص و م تعد من أفضل الوسائل المعتمد عليها في أغلب الدول للإنعاش الاقتصادي و أداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و تتضمن البرامج و الآليات الحكومية مجموعة من المبادرات المتنوعة و المتخصصة في دعم م ص و م في العديد من الجوانب بمرافقتها في انجاز المشاريع و محاولة التخفيف من المشاكل التي تواجهها و خاصة المشاكل التمويلية،و تهدف هذه البرامج في مجملها إلى ترقية و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث و طرحها في التساؤل الجوهري الآتي:

-ماهو دور الهيئات الحكومية في تمويل و دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

و يندرج تحت التساؤل الرئيسي للبحث التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي أشكال الدعم التي تتحصل عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل البرامج و الآليات التي تم وضعها من قبل الحكومة الجزائرية؟

-ماهو هدف الحكومة من إنشاء هيئات الدعم و التمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-ما مدى مساهمة هيئات الدعم و التمويل الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في حل مشاكل أصحاب المشاريع الاستثمارية و المتعلقة بالجانب التمويلي؟

-هل تم تحقيق الأهداف المسطرة من خلال البرامج و الآليات التي تم إنشائها في سبيل دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

-ماهو الاختلاف الموجود بين هيئات دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

-فرضيات البحث:

على ضوء التساؤل الرئيسي و من أجل الإجابة على هذه الأسئلة الفرعية وضعنا مجموعة من الفرضيات التي

سنحاول اختبارها:

-تتعدد الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية،فهناك العديد من الهيئات التي تسهر على توفير التمويل و المرافقة اللازمين لإنشاء و استمرار هذه المؤسسات،منها ماهو مختص بتقديم الخدمات العامة و الدعم في جانب التسيير و الإدارة،القدرة التنافسية و تقديم المعلومات.

-تسعى البرامج و الهيئات الحكومية الداعمة و الممولة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ترقيتها و تطويرها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية.

-توفر البرامج التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدعم و التمويل اللازم للمستثمرين لإقامة و توسيع مشاريعهم من خلال منح بعض الهيئات لقروض بدون فائدة و المساهمة في دفع الضرائب المترتبة عن القروض البنكية،بالإضافة إلى توفير ضمانات.

-تعمل على تسهيل الحصول على القروض من البنوك.

-ساهمت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى حد ما في تخفيض نسبة البطالة في الوطن و العمل على تحقيق قيمة مضافة و زيادة حجم الناتج الداخلي الخام و دعم نمو الصادرات.

-تعتمد وكالات و صناديق الدعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار سياسة أعمالها على جملة من المساعدات الممنوحة لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تختلف من هيئة إلى أخرى تبعا لسياستها التمويلية و طبيعة مجال عملها و شروطه.

-حدود الدراسة:

ترتكز حدود الدراسة من حيث الجانب النظري على تحديد مفهوم م ص و م و أهميتها التي تظهر من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و أهدافها التي تسعى إليها،و التطرق إلى المصادر و المشاكل التي تواجهها في مجال التمويل و السياسات المعتمدة في الجزائر في سبيل حلها أو التخفيف منها.كما تم عرض مختلف الآليات التي قامت بها الحكومة لترقية و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،أما الجانب الزمني فقد تم حصر حدود الدراسة في سنة 2019 لإجراء الدراسة التطبيقية المقارنة كذلك الوقوف على تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دراسة عدة مؤشرات.

-أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار موضوع دور الهيئات الحكومية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مجموعة من المبررات و الأسباب و التي من أبرزها:

-الاهتمام الدولي الكبير و التزايد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الأساليب المتعددة التي تم إنشاؤها في سبيل ترقيتها و تطويرها في جميع المجالات.

-الرغبة بالتعمق في دراسة موضوع برامج دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التعرف على آليات عملها و سيرها.

-كثرة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر سواء من قبل الحكومة أو من قبل الأفراد و خاصة في الآونة الأخيرة.

-تعزيز موقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني .

أما بالنسبة لأسباب ذاتية،فيمكن تلخيصها فيما يلي:

-التخصص الذي أدرس فيه(محاسبة و تدقيق)و كذا الرغبة أكثر في التخصص في المجال.

-الشعور بأهمية الموضوع خاصة ما يتعلق بالهيئات الحكومية الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية الاقتصادية.

-إمكانية البحث في هذا الموضوع و قدرة الحصول على بعض المعلومات من خلال مختلف المراجع.

-المنهج المستخدم و الأدوات المستعملة:

من أجل دراسة الإشكالية و الإجابة على الأسئلة المطروحة و الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة،تم الاعتماد بشكل كبير على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي من أجل تحليل إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مدى تأثير السياسات و الجهود المبذولة من قبل الهيئات الحكومية لتخفيف هذه المشاكل،بالإضافة إلى استخدام المنهج التطبيقي في دراسة المقارنة و ذلك بربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال استخدام بعض الأدوات الإحصائية.

-أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال الاهتمامات التي تحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع دول العالم بزيادة المستثمرين و إنشاء مشاريع صغيرة و متوسطة و العمل بها و كذلك من قبل الحكومات ،و تعتبر قطاعا قائما بذاته،بالإضافة إلى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة الجزائرية في سبيل حل المشاكل التمويلية التي تعيق هذا القطاع من خلال مجموعة البرامج و الآليات التي تم إنشاؤها في هذا المجال و التي تعمل على تأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

-التعرف بشكل كبير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال عملية الإنشاء،التمويل و الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية.

-إلقاء الضوء على الهيئات و البرامج التي قامت بها الدولة من أجل الحد أو التقليل من المشاكل التي تواجه هذا القطاع في مجال التمويل.

-تقييم حصيلة الدعم و التمويل التي يحصل عليها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل هيئات الدعم و التمويل لسنة 2019.

-الوقوف عند مدى نجاح سياسة الحكومة الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-المقارنة بين آليات الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2019.

-الأسباب التي تعرقل أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من استعادتها من برامج سياسات الحكومة في دعم و تمويل هذه المؤسسات.

-دراسات سابقة:

-دراسة عمران عبد الحكيم:بعنوان "إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة"جامعة المسيلة ،2007،وهي مذكرة ماجستير تمثلت إشكالية بحثها في:هل هنالك توجيه

استراتيجي من قبل البنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟و هدفت الدراسة إلى إبراز

الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إجراءات دعم هذه المؤسسات في الجزائر و تبيان أهمية البنوك و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.توصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل البنكي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية لأصحاب تلك المؤسسات.

-غياط شريف و بوقموم محمد،(2008)،مداخلة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد

24،العدد الأول بعنوان"التجربة الجزائرية في تطوير ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية

تهتم هذه المداخلة بتحليل وضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و أهم المشاكل التي تواجهها و اقتراح مجموعة من الحلول للنهوض بهذا القطاع و تفعيل دوره التنموي، و ذلك من خلال دراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تطورها في فترة معينة،ثم التطرق إلى مختلف المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ثم دراسة إستراتيجية تطوير هذه المؤسسات من خلال مجموعة من الهيئات الداعمة لها .

و في الأخير تم التوصل إلى مجموعة من النتائج باعتماده على مصادر متعددة و متنوعة من شانها توفير مناصب عمل و زيادة معدلات النمو و المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية و القدرة التنافسية.

-هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية البحث و اختيار الفرضيات لتحقيق أهداف البحث،تم تقسيمه إلى فصلين:

الفصل الأول:مفاهيم عامة حول التمويل و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،حيث تطرقنا إلى مفهوم و أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،و تطرقنا أيضا إلى تعريف التمويل وتبيان أهميته و أنواعه و تحديد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاكل التي تواجهها.

الفصل الثاني:نتطرق من خلالها إلى دراسة مقارنة التي من خلالها نقوم بجمع و تحليل البيانات و المعلومات حول واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،بتعداد المؤسسات لسنة 2019 و تبيان دورها في الاقتصاد،إضافة إلى ذلك القيام بالمقارنة بين آليات التمويل المباشرة و الغير مباشرة و آليات دعمها من اجل ترقية القطاع .

أما خاتمة البحث فقد تضمنت حوصلة لنتائج الدراسة و مجموعة من الاقتراحات.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التمويل و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-تمهيد:

يزداد اهتمام الحكومات و الباحثين بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يوما بعد يوم للدور الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة و النامية،خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث إن الاقتصاد العالمية أصبح يعتمد على هذه المؤسسات بشكل كبير في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات.

و لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تبرهن قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المعوقات و المشاكل التي تعترض سبيل نموها و توسعها و في ظل التحديات التي تقف أمامها،و في هذا الفصل سنحاول توضيح أهم المفاهيم العامة التي تعالج موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويلها من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

-ماهو مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-فيما تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟و أهدافها؟

-ماذا نقصد بالتمويل؟و ماهي أهميته بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-تتعد مصادر و أنواع التمويل ففيما تتمثل؟

-ماهي مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

المبحث الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن الفهم الجيد لحقيقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب منا الإلمام بمعنى و مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة حيث إن تحديد المفهوم له أهمية كبيرة،تبدو هذه الأهمية في الدول النامية ، حيث مازال هناك جدلا بين المهتمين بأمر هذا القطاع و هذا الجدل لم يحسم إلى حد الآن،يرجع ذلك لصعوبة وضع مفهوم محدد يميزها عن الصناعات الكبيرة ،فتعريف الصناعات الصغيرة يختلف من دولة لأخرى ، و كذلك نتطرق لأهميتها و ذكر دور هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

لقد اختلف المختصين حول وضع مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووضع الحدود التي يتم بها الفصل بينها و بين المؤسسات الأخرى،و ذلك بسبب تعدد المعايير التي يحدد بها مفهوم أو تعريف لهذا النوع من المؤسسات بين جميع الدول و الهيئات،و هذا ما دفع بكل دولة إلى تبني تعريف خاص يميزها و ذلك حسب درجة نموها و إمكانيتها و قدراتها الاقتصادية و مستوى التقدم التقني فيها.[1]

أولا:معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك حسب الهدف من التعريف، إلا أن كل هذه المعايير تدور حول اتجاهين يعتبران مفتاح تعريف المؤسسات و هما:

1-الاتجاه الكمي:

تهتم بتصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس و اعتمادا على مجموعة من السمات الكمية و المؤشرات النقدية و الاقتصادية التي تبرز الفوارق بين الأحجام المختلفة للمؤسسات، و التي نذكر منها:

1-1-معيار حجم العمال:يعتبر من أكثر المعايير استخداما و شيوعا لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف

1-سلطاني محمد رشدي،""التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر (واقعه،أهميته و شروط تطبيقه):حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة""،مذكرة ماجستير،تخصص إدارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2006،ص41.

البلدان و بين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع،و من مزايا الاعتماد على هذا المعيار: 1

-البساطة في التطبيق.

-السهولة في المقارنة.

-الثبات النسبي.

-توافر البيانات مقارنة بالمعايير الأخرى.

1-2-معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار:يعتبر أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الأخرى،و باستخدام هذا المعيار يعرف بعض م ص و م على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة و درجة النمو الاقتصادي ،إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف لكون هناك بعض م ص و م التي تعتمد على تكثيف عدد العمال للاستفادة من التقليل في رأس المال ،و هناك مؤسسات أخرى يكون فيها رأس المال المستثمر للعامل كبير و بالتالي يكون عدد العمال قليل لذلك يستخدم هذا المعيار كمعيار مكمل لمعيار عدد العمال أو غيره من المعايير الأخرى.2

1-3-معيار كمية الإنتاج:تتصف المؤسسات بصغر الحجم بسبب انخفاض الحصة السوقية و يصلح هذا المعيار في المؤسسات ذات الطابع الصناعي ولا يصلح في المؤسسات الأخرى التي تتميز بالطابع الخدماتي و الإنتاجي أو المؤسسات متعددة المنتجات لصعوبة تقييم المخرجات و لا يصلح للاستخدام بمفرده لكونه يتطلب التعديل بصفة مستمرة حسب متغيرات الأسعار و معدلات التضخم.

1-4-معيار قيمة المبيعات:يستخدم كوسيلة للتفرقة بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة و هو صالح للتطبيق على جميع نشاطات هذه المؤسسات(صناعية، إنتاجية،خدماتية)هذا بالرغم من الصعوبة في الحصول على المعلومات و البيانات الدقيقة،و في بعض الأحيان يبقى غير صالح خاصة في المؤسسات المصغرة

1-لرقط فريدة،وآخرون،""دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها""،مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغاربية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف 28/25 ماي 2003،ص2.

2-نبيل جواد،""إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة""،الجزائرية للكتاب،الجزائر،الطبعة الأولى،2006،ص30.

لصعوبة الاحتفاظ بالدفاتر و الحسابات بشكل منظم.[1]

1-5-معيار القيمة المضافة:يقصد به صافي إنتاج المؤسسة بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة و المشتريات من الغير،ويصلح للتطبيق في مجال النشاط الصناعي،و لكنه غير صالح في إجراء المقارنات بين الأنشطة و القطاعات المختلفة ،هذا إلى جانب صعوبة حساب تكلفة المستلزمات و القيمة المضافة في المشاريع و المؤسسات الصغيرة.

2-الاتجاه النوعي:يعبر عن صفات و خصائص معنوية و غير كمية معينة تترجم من خلال المعايير التالي:[2]

2-1-الاستقلالية و المسؤولية:نجد أن المالك هو المسير و المشرف على تنفيذ و تسيير معظم وظائف المؤسسة دون تدخل الهيئات الخارجية،وهو يتولى اتخاذ القرارات و تحمل المسؤولية اتجاه الغير نيابة عن المؤسسة و له الاستقلالية التامة في الإدارة و التسيير و في العمل.

2-2-الملكية:تعتبر من أهم المعايير المتعامل بها في ميدان التفرقة بين المؤسسات المتوسطة و الصغيرة من الجانب النوعي حيث تكون الملكية في هذه المؤسسات معظم الأحيان تابعة إلى القطاع الخاص إلا في بعض الحالات تكون تابعة للطابع العمومي.

2-3-الحصة السوقية:تكون في م ص و م ضعيفة بسبب نشاطها و إمكانيتها و ضيق الأسواق، بالإضافة إلى المنافسة بين هذه المؤسسات بسبب تشابه الإمكانيات و ظروف العمل.[3]

2-4-التكنولوجيا:تتميز م ص و م ببساطة التكنولوجيا التي تستخدمها بسبب الكثافة النسبية في عدد العمال و القلة في رأس المال.

1-صالحي سلمى،""تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية""،مذكرة ماجستير،إدارة أعمال،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،2006،ص6.

2-دومي سمراء،عبد القادر عطوي،""التجربة المغربية في ترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة""،مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغربية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف28/25 ماي 2003،ص4.

3-محمد وجيه بدوي،""تنمية المشروعات الصغيرة:و مردودها الاقتصادي و الاجتماعي""،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مارس2004،ص5.

ثانيا:مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

نحاول في هذا الصدد التطرق إلى تعاريف بعض الدول و نصنفها إلى قسمين:

القسم الأول(الدول الصناعية الرائدة)،القسم الثاني(الدول النامية).

1-تعريف بعض الدول الرائدة:

هي الدول السباقة في البحث عن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذلك لوجودها بأعداد هائلة و دخولها ميادين جديدة كالصناعات الدقيقة و التصدير.

1-1-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل، و لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:1

-مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة من 1-5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

-مؤسسات التجارة بالجملة من 5-15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

-مؤسسات صناعية عدد العمال250 عامل أو أقل.

1-2-تعريف اليابان:تعرفها على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا، يختلف التعريف فيها حسب نوعية الصناعة.2

1-3-المملكة المتحدة:تعرفها على أنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل، ولا تزيد الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار.

1-4-فرنسا:تعرفها على أنها المؤسسة التي يعمل بها من 10 إلى 100 عامل، تسير بواسطة فريق محدد، أما رقم

1-برجي شهرزاد،""إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة""،رسالة ماجستير،مدرسة الدوكتوره"التسيير الدولي للمؤسسات" ،جامعة تلمسان،2012،ص2.

2-برجي شهرزاد،مرجع سبق ذكره،ص26.

الأعمال فلا يقل عن 10 ملايين فرنك.1

1-5-تعريف الاتحاد الأوروبي:عرف المؤسسة الصغيرة على أنها المشروع الذي يضم أقل من 50 عامل و إيراداته أقل من 7 ملايين أورو ،أما المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من 50 عاملا و لكن أقل من 250 و تبلغ الإيرادات أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم أصوله الثابتة أقل من 27 مليون أورو.

2-تعريف بعض الدول النامية:

2-1-بلدان جنوب شرق أسيا:في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا بتصنيف المنشات الصغيرة إلى أربعة نواحي:2

-من 1 إلى 10 عمال:مؤسسات عائلية و حرفية.

- 10 إلى 49 عامل:مؤسسات صغيرة.

-من 49 إلى 55 عامل:مؤسسات متوسطة.

2-2-الهند:أعطت للصناعات الصغيرة اهتماما بالغا تعرف بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل لو استخدمت آلة أو أقل من 100عامل لو لم تستخدم الآلة ولو لم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.

2-3-السودان:تعرفها بأنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا و لا يتعدى رأسمالها 76 ألف دولار متضمن المباني و الأراضي.

3-التعريف الجزائري:

جاء ضمن القانون رقم 01-18 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 77 بتاريخ 2001/12/15 حيث قام بتعريفها و ميز بين مختلف أشكالها فهو يعرفها باعتبارها مؤسسة إنتاج أو خدمات:3

-عدد العمال من 1 إلى 250 عامل.

1-Jean yves capul ،""Dictionnaire d'economie et de science sociales hatier""،Paris2009،p176.

2-برجي شهرزاد:مرجع سبق ذكره،ص29.

3-قانون رقم 01-18:الجريدة الرسمية رقم 77 بتاريخ:2001/12/15.

-رقم الأعمال السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار حيث أن التقرير السنوي لا يتجاوز 500مليون دينار.

-المؤسسة المتوسطة:هي التي تشغل مابين 50 و 250شخص و رقم الأعمال ما بين 200 مليون دينار و 2 مليار دينار و حصيلة سنوية مابين 10 و 500 مليون.

-المؤسسة الصغيرة:تشغل مابين 10 و 49 عامل و رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 200 مليون دينار و حصيلة سنوية لا تتجاوز 10 مليون دينارٍ.

المطلب الثاني:أهداف و أهمية المؤسسات **الصغيرة و المتوسطة:**

1-أهداف المؤسسات **الصغيرة و المتوسطة:**

تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال نشاطها إلى تحقيق الأهداف التالية:

-ترقية روح المبادرة باستحداث أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها.

-استحداث فرص عمل جديدة.

-استعادة كل حلقات الإنتاج الغير مربحة و الغير هامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى.

-أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية ما يجعلها إحدى وسائل الإدماج و التكامل بين المناطق.1

-تمكين فئات عديدة من المجتمع من تجسيد أفكارها الاستثمارية على أرض الواقع.

-تكوين مصدر دخل لمالكيها و مستخدميها و مصدر مالي إضافي للدولة من خلال لضرائب.

2-أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن الأعمال الصغيرة و المتوسطة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاديات المعاصرة،و إذا ما أردنا تلخيصا مفيدا حول أهمية هذه الأخيرة فيمكننا الإشارة إلى:2

1-بوكفة حمزة ،""أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة""،رسالة ماجستير غير منشورة،علوم التسيير،جامعة أم البواقي،2007-2008،ص52.

2-طاهر محسن منصور الغالبي،""إدارة إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة""،ط 1،دار للنشر،2009،ص32-36.

-تساهم بشكل فعال بإيجاد الوظائف فإنها مصدر مهم للوظائف الجديدة في الاقتصاد و تساعد الدول و الحكومات في حل مشكل البطالة.

-**تكوين الإطارات المحلية:**تساهم في البلدان النامية بتكوين الأفراد و تدريبهم على المهارات الإدارية و الإنتاجية و التسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسة في ظل قلة و ضعف إمكانيات معاهد الإدارة، و مراكز التدريب.**1**

-**توفير مناصب الشغل و امتصاص البطالة:**تعد إحدى أهم الوسائل لخلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة في البلدان النامية و المتقدمة ، لأنها تقوم على تقنيات كثيفة العمل و إحلال العمالة المتوفرة ، ونمط اجتماعي يقوم على تشغيل الأقارب و الأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهادات.**2**

المبحث الثاني:آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

المطلب الأول:تعريف التمويل و أهميته:

1-تعريف التمويل:

يعرف التمويل بمفهومه العام بأنه لجوء المؤسسات إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، و تعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية فإذا تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز، و لهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل إلى أنه "نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي".**3**

هناك من الاقتصاديين يرون أن للتمويل معنيين نقدي و حقيقي:

المعنى النقدي"الحصول على الأموال النقدية اللازمة لتوفير الموارد الحقيقية بخلق رؤوس أموال جديدة".

1-سامية عزيز،""مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية""،مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،العدد الثاني،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011،ص88.

2-شريف غياط و محمد بوقموم،""التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية""،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد24،العدد الأول، جامعة قالمة-الجزائر 2008،ص48.

3-بن عزة هشام،""دور القرض الايجاري"leasing" في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسة حالة بنك البركة الجزائري""،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة وهران،2012/2011،ص27.

المعنى الحقيقي"توفير الموارد و تخصيصها لأغراض التنمية أو بناء طاقات إنتاجية و إنشاء مشروعات استثمارية و تكوين رؤوس أموال جديدة.

2-أهمية التمويل:

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التمويل عنصر أساسي في بقاء و استمرار المؤسسة الاقتصادية،يعد ضرورة حتمية للبلد في أي مشروع كان ومن هذا المنطق يمكن القول أن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:1

-يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.

-المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية.

-تحرير الأموال و الموارد المالية المجمدة سواء داخل أو خارج المؤسسة.

-قيام المؤسسة بعمليات توسع فهي بحاجة إلى تجديد استثماراتها .

-تمكين المؤسسة من تغطية احتياجاتها .

-التمويل الصحيح للاحتياجات الأنسب.

-يساعد على انجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة .

-يعتبر كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي.

المطلب الثاني:مصادر التمويل و أنواعه:

1-مصادر التمويل:

تتعدد مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يمكن تصنيفها إلى نوعين:

1-المصادر الداخلية:

1-كنجو عبدو كنجو،""الإدارة المالية""،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الأردن،1997،ص42-43.

1-1-المدخرات الشخصية:يلجا أصحابها إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية و بالأخص في مرحلة الانطلاق و كثيرا ما يعتمدون على قدراتهم الخاصة.**1**

-السهولة في الحصول على الائتمان التجاري.

-لا يترتب على المدين أي أعباء إضافية.

-إجراءات الحصول عليه جد سهلة و ليست معقدة.

- يساعد المؤسسات التي لا تستطيع الحصول على ائتمان مصرفي أن تحصل على ائتمان تجاري من الشركات البائعة.

1-2-التمويل الذاتي:يشمل تلك الأرباح أو جزء منها التي حققتها المؤسسة من مختلف نشاطاتها و التي تبقى لديها بصفة دائمة أو الفترة طويلة ،إضافة إلى الاهتلاكات و المؤونات.**2**

2-المصادر الخارجية:

بما أن التمويل الذاتي غالبا لا يكفي لتغطية المتطلبات المالية للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة ،و حتى تحافظ على مستوى الاستثمارات و تتجاوز أزمات السيولة يحتم عليها اللجوء إلى المصادر الخارجية ،نذكر منها مايلي:**3**

1-1-الائتمان التجاري:من أنواع تمويل قصير الأجل،تحصل عليه المؤسسة من الموردين ،حيث يقوم البائع بالبيع لأجل المشتري فالبائع يضمن رفع المبيعات و بالتالي زيادة أرباحه و الحفاظ على وفاء عملائه.أما المشتري الحاصل

1-J.sheid.j.c.teston،"économie de l'entreprise2"،Dunod،Paris،1970،P160.

2-مبارك لسلوس،""التسيير المالي""،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2004،ص36.

3-Lasary،"évaluation et financement de projets"،el dar el othmania،Algerie،2007،P75.

على الائتمان فيستمر في نشاطاته و يحصل على المزايا التالية:

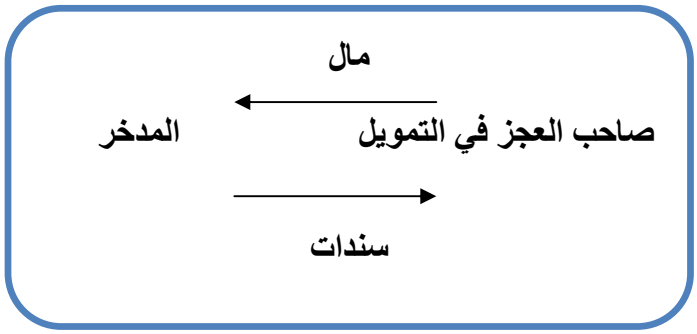

الشكل 01:مزايا المشتري الحاصل على الائتمان

-**تمويل غير مباشر**:يعبر عن الصورة الأخيرة للتمويل عن طريق الوساطة المالية سواء المؤسسات المالية أو النقدية،حيث يتطلب تدخل وسيط مالي لتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات.1

2-2-الائتمان المصرفي:يعتبر من أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات و خاصة الصغيرة و المتوسطة و يتمثل الاعتماد المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع مبلغ مالي تحت تصرفها أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة مقابل فائدة يحصل عليها البنك.

2-أنواع التمويل:

يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وفي هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب المؤسسات لتمويل إنشاء و توسيع و تحديد مختلف استثماراتهم:2

2-1-التمويل قصير الأجل:هو أن تحصل المؤسسة على أموال من الغير بشرط ردها إلى أصحابها خلال فترة لا تفوق السنة و ينقسم إلى قسمين :الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي تطرقنا إليهما عند ذكرنا للمصادر.

2-2-التمويل متوسط الأجل:يعبر عن القروض التي يتم تسديدها في فترة بين السنة إلى العشر سنوات و تنقسم إلى:

1-لوكادير مالحة،""دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر""،رسالة ماجستير في القانون،فرع قانون التنمية الوطنية،جامعة تيزي وزو،2012، ص 70.

2-عمران عبد الحكيم،""إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسة حالة البنوك العمومية لولاية مسيلة""،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2007/2006،ص14.

-**القروض المباشرة:**تمثل البنوك و شركات التأمين المصدر الأساسي للقروض،قروض البنك تتراوح بين سنة إلى 5 سنوات،و قروض شركات التأمين بين 5 سنوات إلى 15 سنة.

-**التمويل بالاستئجار:**تلجأ المؤسسة إلى استئجار الأصول لتلبية حاجاتها من التمويل طويل الأجل بدل من حيازتها،لأنه معروف بأن حيازتها مكلفة بالنسبة للمؤسسة،وإقبالها على شرائها يكلف أموال طائلة لهذا يتم استئجارها لفترة محددة.

2-3-التمويل طويل الأجل:تلجأ إليه معظم المؤسسات لتغطية الإنفاق اللازم لشراء الأصول الثابتة، تتكون مصادره :

-**أموال الملكية:**تتكون من الأسهم العادية و الممتازة،الأرباح المحتجزة.

-**أموال الاقتراض:**تتكون من القروض طويلة الأجل و السندات.

المطلب الثالث:مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

بالرغم مما تتميز به المؤسسات من سهولة التأسيس و خصائص أخرى،إلا أنها تواجه عدة مشاكل سواء قانونية أو مالية و من أبرزها مايلي:

-مؤسسات مالية متخصصة في تمويل م ص و م.

-إحصاء الغيابات التي تنشرها البنوك فيها غموض كبير.

-تفضيل البنوك تمويل عمليات الاستيراد على حساب عمليات الإنتاج المحلي بسبب المخاطرة.

-التفرقة في تعامل البنوك بين مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص بتفضيل الأولى على الثانية.

-عدم وجود آلية لتغطية مخاطر الصرف في حالة الاستيراد.[1]

-م ص و م لا تحظى سوى ب 15 بالمائة من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد الوطني.

-البنوك الخاصة لا تكترث باحتياجات م ص و م.

1-محمد جلال،""تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:إشكالات و حلول""،الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة،المسيلة2016،ص16.

-غياب أو ضعف مؤسسات و آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-ضعف الانتشار البنكي و استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي.

-بيروقراطية البنوك و إجراءاتها المعقدة لا تشجع إقبال م ص و م على القرض المصرفي.

-عدم تمتع م ص و م بالضمانات الكافية للحصول على قرض بنكي.

-صعوبة استظهار القوائم المالية التي تطلبها البنوك.

-استحالة الاستفادة من التمويل المباشر لصغر حجم م ص و م.

-غياب المؤسسات المالية الإسلامية في ظل عزوف الكثير من أصحاب م ص و م إلى التعامل بالإقراض التقليدي.

-خلاصة الفصل:

لقد قمنا في هذا الفصل بدراسة المفاهيم العامة المتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويلها التي تبنى من خلالها الدراسة التي سوف نقوم بها على هذه المؤسسات بدأ من توضيح اختلاف الآراء حول تعريف هذه المؤسسات و المعايير التي تحكم هذا التعريف و الأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات و الاقتصاديات التي تهدف إلى تطبيقها .

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدوار التي تلعبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الاقتصاديات النامية منها و المتخلفة ثم إلى أهدافها التي تسعى إليها ،كما تطرقنا كذلك إلى تعريف التمويل و إبراز أهميته و مصادره المتعددة و كذلك أنواعه المختلفة التي من خلالها تسعى الدول إلى تمويل هذه المؤسسات،و تطرقنا أيضا إلى مشاكل و معوقات التمويل التي تقف أمام هذه المؤسسات و التي تبطئ من عملها و دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و كحوصلة شاملة وجدنا أنه من بالرغم من اختلاف المختصين و الباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير و غيرها المراد بها هذا التعريف و كذلك الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعوا على الأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية و الاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات على ضرورة دعم و تنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل التمويلية التي تواجهها.

أما في الفصل القادم فسوف نتطرق إلى واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و القيام بدراسة مقارنة بين آليات التمويل المباشرة و الغير المباشرة و آليات الدعم لها.

الفصل الثاني:

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دراسة مقارنة بين آليات التمويل المباشرة و الغير المباشرة و آليات الدعم لها.

-تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،حيث نعطي صورة عن هذا النوع من المؤسسات الذي أصبح يشكل أحد أهم مفاصل الاقتصاد المعاصر،بتعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القيام بتعدادها سنة 2019 و دورها في الاقتصاد.

كما نتطرق إلى مختلف الهيئات التي سخرتها الدولة الجزائرية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يجب أن تقدم لها المساعدات و التسهيلات،و وعيا منها هذه الجوانب انطلاقا من إرادتها السياسية لتدعيم هذا القطاع باستحداث العديد من الهياكل و المراكز من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (المتمثلة في مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،الحاضنات،مراكز التسهيل....الخ)،و كذلك الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI،الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM،الصندوق الوطني للتامين عن البطالةCNAC،صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR و كذلك الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANADE و غيرها من الوكالات التي تهدف إلى النهوض بهذا القطاع و مرافقة الشباب المستثمرين و إعطائهم دروس حول كيفية تسيير مشاريعهم.

-المبحث1:واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

-المطلب الأول:تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون رقم17-02 المؤرخ في 10 يناير سنة 2017 بأنها تلك المؤسسة مهما كانت طبيعتها القانونية،سواء كانت مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات،تشغل من واحد إلى مائتين و خمسين شخصا،لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري،تستوفي معيار الاستقلالية،فعدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العملية السنوية،بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة،أم العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي.و السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط،هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل.[1]

و كذلك الأمر بالنسبة لمجموع الحصيلة فهي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا،و المؤسسة المستقلة هي التي لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25 بالمائة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى إلا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-قانون رقم17-02:الجريدة الرسمية رقم 02 بتاريخ:2017/01/10.

-المطلب الثاني:تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة 2019:

-الأرقام الرئيسية اعتبارا من: 2019/6/30.1

-إجمالي عدد سكان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (جميع الحالات مجتمعة) -إنشاء PME -وقف الأنشطة PME الخاصة		1171945 31194 8195
PMIخاصة		102055
PME عامة		244
-جميع الأوضاع القانونية مجتمعة/المتوسط الدولي	-كثافة PME(عدد PME لكل 1000 نسمة)	45/28
-الأشخاص الاعتباريين الخاصون/المتوسط الدولي		45/16
-وظائف(وكلاء)		2818736
-الاستيراد (مليون $)		22146.95
-التصدير(مليون $)		18964.13

-الوضع في نهاية 2019:

في نهاية النصف الأول من عام 2019،بلغ إجمالي عدد م ص و م 1171945 كيانا،أكثر من 56% منها تكونت من أشخاص اعتباريين ،بما في ذلك 244 مؤسسة اقتصادية عامة (EPE)،الأشخاص الطبيعيون 44% منهم

21%من المهن الحرة و 23 %م الأنشطة الحرفية.

1-Bulletin d'information statistique de la PME N35،données du 1ER semestre 2019،édition novembre 2019،P6-7.

	أنواع PME	عدد PME	%
1	**PME الخاصة**		
	أشخاص اعتباريين	659573	56.28
	أشخاص طبيعيين	512128	43.70
	لا يوجد مهن حرة	243759	20.80
	لا تصنع أنشطة حرفية	268369	22.90
	المجموع 1	**1171701**	**99.98**
2	**PME العامة**		
	أشخاص اعتباريين	244	0.02
	المجموع2	**244**	**0.02**
	المجموع العام	**1171945**	**100.00**

الجدول 01: إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية S1/2019

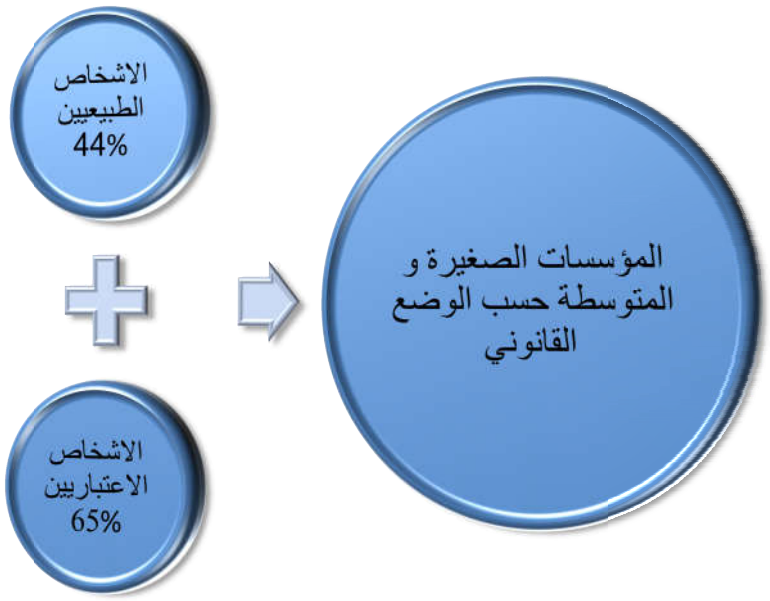

الشكل02:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الوضع القانوني

-التوزيع:

1.2-حسب الحجم:1

في نهاية النصف الأول من عام 2019،يتكون إجمالي سكان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 97% من المؤسسات الصغيرة جدا التي تضم أقل من 10 موظفين أي 1136787 مؤسسة صغيرة لا تزال مهيمنة بقوة في الاقتصاد النسيج يليه المشاريع الصغيرة PEبنسبة 2.60% و المؤسسات المتوسطة ME بنسبة 0.40%.

نوع PME	عددPME	%
TPEأقل من 10موظفين	1136787	97
PE(10 و 49موظف)	30471	2.6
ME(بين 50 إلى 249 موظف)	4688	0.4
المجموع	**1171945**	**100**

المصدر:CNAS

الجدول02:تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

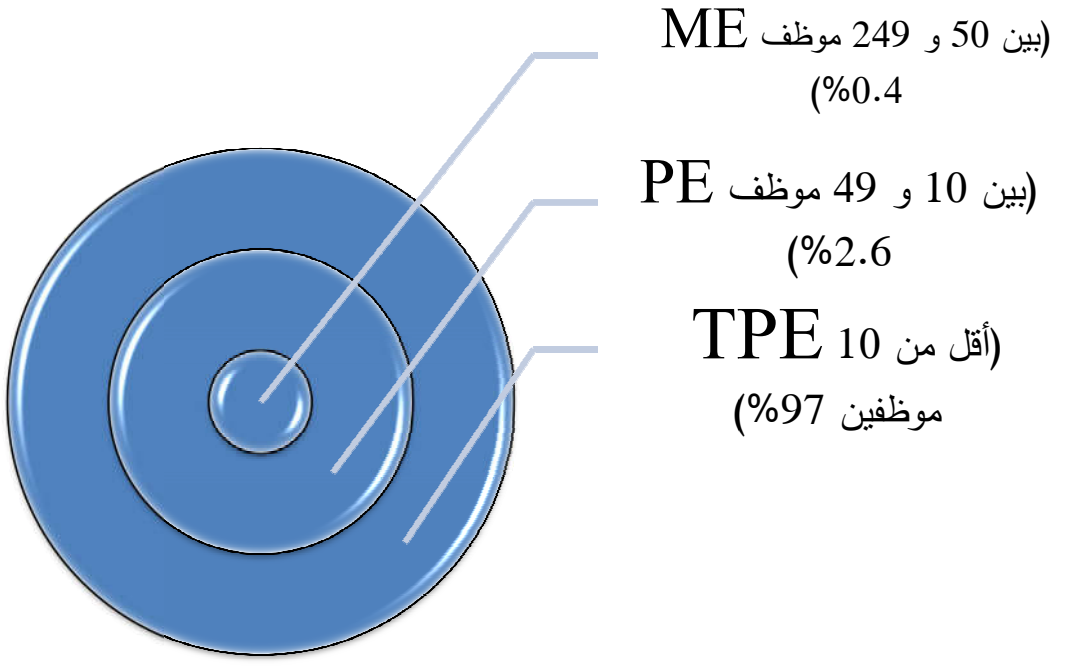

الشكل 03:توزيع المؤسسات حسب نوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- Bulletin d'information statistique de la PME N35،P8-10.

2-2-حسب طبيعتها القانونية

2-1-2-الأشخاص الاعتباريين:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في جميع الأحوال موجودة في قطاع الخدمات الذي يرتكز أكثر من نصفهم 54.48% ،و يليه BPTH 28.54%.

مجالات الأنشطة	PME الخاصة	PME العامة	المجموع	%
الزراعة	7275	93	7368	1.12
الهيدروكربونات،الطاقة والمناجم و الخدمات ذات الصلة	3032	3	3035	0.46
	188275	15	188290	28.54
الصناعات التحويلية	102055	73	102128	15.48
الخدمات	358936	60	358996	54.41
المجموع العام	**659573**	**244**	**659817**	**100**

المصدر: ECOFIE،CNAS

الجدول03:توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (أشخاص اعتباريين) حسب مجالات الأنشطة

2-2-2-الأشخاص الطبيعيين:

بلغ إجمالي عدد الأشخاص الطبيعيين خلال الفترة المذكورة 512128 م ص و م ،منها 243759 مهن حرة و 268369 أنشطة حرفية (جدول2).

-المهن الحرة:

فئة المهن الحرة تشمل على وجه الخصوص كتاب العدل،المحامين،المحضرين و الأطباء و المهندسين المعماريين و المزارعين.

المهن الحرة عددها 268369 تتفوق بنسبة 68.4% في الزراعة و 20.7% في قطاع الصحة و 10.9% في

مجال العدالة كما هو مبين في (الجدول 5).

	الصحة	العدالة	الاستغلال الزراعي	المجموع
العدد اعتبارا من 2019/6/30	50414	26485	166860	243759
%	20.7	10.9	68.4	100

المصدر:CASNOS

الجدول04:المهن الحرة حسب قطاع النشاط

-النشاط الحرفي:

خلال النصف الأول من عام 2019،سجلت CASNOS تطورا في 26875 مؤسسة منتسبة،مما رفع العدد الإجمالي للحرفيين في 2019/6/30 إلى 268369 م ص و م.

-حسب الوضع القانوني و قطاع الأنشطة:

تمثل م ص و م العامة الحد الأدنى من إجمالي عدد م ص و م حيث يبلغ عددها 244 مؤسسة صغيرة و متوسطة خلال النصف الأول من عام 2019 مقارنة ب 262 مؤسسة خلال النصف الأول من عام 2018 أي انخفاض بشكل أساسي إلى إعادة هيكلة بعض المؤسسات.محافظ القطاع العام التاجر SPM انخفضت قوتها العاملة من 22073 في النصف الأول من عام 2018 إلى 20955 موظفا في النصف الأول من عام 2019.

مجالات الأنشطة	1 إلى 9 موظفين		10 إلى 49		50 إلى 249		العدد الإجمالي PME	%	القوى العاملة الشاملة	%
	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة	العدد	القوى العاملة				
الصناعات	1	8	15	445	57	7219	73	29.92	7672	36.61
الخدمات	1	1	11	316	48	6671	60	24.59	6988	33.35
الزراعة	19	95	57	1462	17	2015	93	38.11	3572	17.05
BTPH	0	0	2	61	13	2294	15	6.15	2355	11.24
المناجم و المحاجر	0	0	1	40	2	328	3	1.23	368	1.76
المجموع	**21**	**104**	**86**	**2324**	**137**	**18527**	**244**	**100**	**20955**	**100**

المصدر:ECOFIE

الجدول05:تقسيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة حسب فئة القوى العاملة و قطاع النشاط

تعمل م ص و م العامة في جميع قطاعات نشاط الاقتصاد الوطني،و نلاحظ أعلاه ظهور القطاع الزراعي بنسبة 38.11% من م ص و م /EPE يليه قطاع الصناعة 29.92 %ثم قطاع الخدمات 24.59% ،توظف المؤسسة الصناعية العامة الصغيرة و المتوسطة 36.61% من القوى العاملة في القطاع التجاري العام SPM من نوع م ص و م.

2-3-2-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

إجمالي عدد م ص و م الخاصة بنهاية الفصل الأول 2019 هو 1171701.تتركز على مستوى قطاع الخدمات(النقل على وجه الخصوص)و الحرف اليدوية و البناء (بناء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) حسب قطاع النشاط.[1]

1- Bulletin d'information statistique de la PME N35،P11.

	مجالات الأنشطة	العدد	%
I	الزراعة	7275	0.62
II	الهيدروكربونات و الطاقة و المناجم و الخدمات ذات الصلة	3032	0.26
III	BTPH	188275	16.07
IV	الصناعات التحويلية	102055	8.71
V	الخدمات بما في ذلك المهن الحرة	602695	54.44
VI	حرفة	268369	22.90
	المبلغ الإجمالي	**1171701**	**100**

المصدر:CASNOS،CNAS

الجدول06:توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط

المطلب الثالث:دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد:

1-دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية مجال التشغيل:1

نظرا لاستفحال ظاهرة البطالة ووصول معدلاتها إلى مستويات عالية جدا،إضافة إلى كونها هاجسا اقتصاديا و اجتماعيا في مجال التشغيل استوجب الاهتمام بالصناعات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة هذا ما تم العمل به في المخطط الخماسي،يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة،و العمل على تخفيض نسبة البطالة ،حيث حققت سياسة التشغيل بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 حوالي 78%من أهدافها، لاستحداث أكثر من 1250000 منصب شغل بالقطاعين،في حين تم استحداث 1094000 منصبا في إطار أجهزة الإدماج المهني علاوة عن الأهداف المسطرة،فان الشبكة الاجتماعية المستحدثة في إطار التضامن الوطني ساهمت بفتح ما يجاوز المليون منصب شغل أي 1033535،كما تم إنشاء 279000 مؤسسة مصغرة من قبل الشباب سنة 2010 و السداسي الأول من 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ،من بين أهداف مخطط الحكومة تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص لمساعدة المؤسسات التابعة لها و التي تثبت و جودها بالسوق الاقتصادي،و تهدف إلى ترقية المؤسسات اقتصاديا و

1-www.djazairess.com/elmassar/6034-2012.

تشجيع المنافسة لتحقيق نمو و ثروة اقتصادية،بتنشيط القطاعات (فلاحة،سياحة،بناء.....) و تشجيع التشغيل لتحريك آلة النمو الاقتصادي ،إضافة إلى إعادة النظر في الضرائب المفروضة على المؤسسات للتحفيز على الاستثمار داخل الوطن بدل الاستيراد.

إن الإجراءات التي أعلن عنها رئيس المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي اتخذتها الدولة سنة 2011 سمحت بإنشاء 50000مؤسسة مصغرة معظمها من طرف الشباب،و سنة2011 لحل 30000مؤسسة صغيرة و متوسطة تعمل في قطاعات منتجة و غير منتجة تعود الأسباب لحل هذه المؤسسات للعامل البشري و للمحيط،حيث إن رغبة بعض رؤساء المؤسسات الحديثة النشأة في تحقيق الأرباح خلال السنة الأولى و عدم قدرتها على مواجهة صعوبات الحياة الاقتصادية و المؤسساتية تؤدي إلى زوال هذه الشركات.**1**

إن استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتوقف على محيطها المباشر و الذي يتطلب من السلطات العمومية تحسينه من خلال الإجراءات التحفيزية بعيدا عن كل بيروقراطية.

يعتبر البرنامج الوطني للتأهيل الكفيل بإحداث تغيير ايجابي لوضعية المؤسسات في الجزائر،و خلافا للبرامج السابقة أول برنامج يزود بوسائل مالية أي 386 مليار دينار،إضافة إلى الإجراءات التي تهيئ مجمل جوانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مثل التسيير و سلسلة الإنتاج و تكوين المستخدمين هذا ما جعل نسبة البطالة في الجزائر% 9 سنة 2012 تقريبا نفس نسبة صندوق النقد الدولي حول الآفاق الاقتصادية و الاجتماعية بمنطقة المغرب العربي و الشرق الأوسط أي 7.9%

إن التنسيق بين البرنامج الوطني للتأهيل و برنامج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشمل عدد كبير من المؤسسات الوطنية الخاصة و العمومية،يتضمن برنامج عمل المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2012 انطلاق دراسة معمقة حول المناولة في الجزائر و المساهمة في إنشاء المرصد الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي ينبغي أن يكون مستقلا و حياديا لضمان متابعة و تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلد و تعيين الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين وضعيتها و محيطها.

1-عبد الرزاق خليل،عادل نقموش،""دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية""،جامعة الأغواط.

2-أثر هذه المؤسسات على إنعاش الصادرات:

تعتبر تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها،و بصفة خاصة في الميزان التجاري ،نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة كون أن الاستثمارات التي كانت معدة لإنشاء شركات تجارية كانت مرتبطة بشكل كبير في السوق العالمية،إضافة إلى أنه لم يكن يسمح حينها عمليا إلا وجود مؤسسات كبيرة الحجم،لكن الواقع أثبت أن الحجم الصغير و المتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير من بينها:

-**القدرة على التأقلم و المرونة:**قدرة هياكل المؤسسات الصناعية ص و م على التأقلم مع برامج إنتاجها لمواجهة احتياجات الأسواق الخارجية و اكتساب أسواق جديدة للتصدير.

-**التخصص:**إن التخصص يشكل المعيار الأفضل لنجاح و انفتاح م ص و م على الأسواق الدولية.

-**التجديد:**مرونة المؤسسات الصغيرة تتجلى في التأقلم مع المستجدات و التغيرات السريعة في رغبات المستهلكين و توقعاتهم وواقع المنافسة في السوق.

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر بالنظر إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال .حيث إن دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تسهيل حصولها على التمويل و تشجيع الصادرات تستهدف بشكل خاص المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية و هذا في إطار الجهود الرامية إلى تحسين

محيط المؤسسة.و منه قررت الحكومة أن ترافق بمساهمتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعادة جدولة ديونها

البنكية ،إضافة إلى ذلك الحكومة تعهدت بتنفيذ التوصيات المتعلقة بإعادة جدولة الديون الجبائية المستحقة على هذه

المؤسسات بتأجيل الدفع لسنة أو سنتين حسب الوضعية المالية للمؤسسة المعنية و تحديد فترة تسديد التكاليف الجبائية بالإضافة إلى إلغاء الغرامات على الوعاء و التحصيل.

يتضمن برنامج عمل وزارة الصناعة و م ص و م و ترقية الاستثمار بلوغ أكثر من مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة سنة 2015 و مليوني م ص و م سنة 2025.[1]

اعتبر رئيس المجلس الوطني الاستشاري للم ص و م أن بلوغ هدف مليوني م ص و م في حدود سنة

2025 مقابل 650000 مؤسسة 2012 ،بشرط وضع إستراتيجية صناعية حقيقية و الخروج من دوامة الاستيراد الذي يميز الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني:دراسة مقارنة:

المطلب الأول:آليات التمويل المباشرة:

-الفرع 01: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

1-التعريف:

هي مؤسسة عامة تحت إشراف وزارة العمل و الضمان الاجتماعي،و هي مسؤولة عن إدارة نظام دعم إنشاء و توسيع أنشطة المبادرون العاطلين عن العمل تتراوح أعمارهم مابين 30 و 50 سنة.

2-شروط الأهلية:

-تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة.

-تكون من الجنسية الجزائرية.

-التسجيل في ANEM.

-لا يشغل وظيفة مدفوعة الأجر وقت تقديم طلب المعونة.

-لم يستفد في السابق من دعم الدولة.

-الحصول على مؤهل مهني يتعلق بالنشاط المخطط له.

1-www.elhiwarnet.com/02-11-2012.

-القدرة على تعبئة مساهمة شخصية للمساعدة في تمويل المشروع.

3-مقدار الاستثمار:

-التمويل الثلاثي:

-مساهمة شخصية.**1**

-قرض غير مدفوع من الجهاز.

-قرض بنكي مدعوم بمعدل فائدة 100%.

-التمويل الذاتي:

يمكن للمبادرين العاطلين عن العمل إنشاء مؤسسة صغيرة ممولة تمويلا كاملا من أموالهم الخاصة حيث يتمتعون بجميع المزايا الضريبية المنصوص عليها في البرنامج.

4-المزايا و المنافع:

-المزايا الممنوحة في إطار خطة تمويل ثلاثي 30-50 سنة:

-قرض غير مدفوع من الجهاز

- 100% من الائتمان المصرفي المعزز.

-فترة سداد الاعتمادات تصل إلى 13 سنة .

-منافع ضريبية في مرحلة الاستغلال:

-الإعفاء من ضريبة الأملاك على الإنشاءات و إضافات لمدة 3 سنوات أو 6 للمرتفعات و 10 سنوات للجنوب.

-الإعفاء الكلي ،لمدة 3 سنوات إلى 6 أو 10 سنوات حسب الموقع المشروع من تاريخ بدء تشغيله،IFU أو الضرائب وفقا لنظام الربح الحقيقي.

1-www.and.dz،"دليل إنشاء المؤسسة"،P11-12.

-تمديد عامين من فترة الإعفاء عندما يتعهد المبادر من توظيف 3 موظفين غير محددين على الأقل.

-خصم عام IRGأو IBS، حسب الحلة بالإضافة إلى TAP في نهاية الفترة الضريبية.1

مجالات الأنشطة	السنة المالية 2019				التراكم اعتبارا من 2019/6/30			
	عدد المشاريع الممولة	نسبة المرأة	تأثير العمالة	إجمالي التمويل	عدد المشاريع الممولة	نسبة المرأة	تأثير العمالة	إجمالي التمويل
الزراعة	999	5.51	2258	4897.11	21858	11.28	52536	88886.39
الحرفة	400	25.75	1025	1763.44	13721	22.59	35893	44341.83
البناء	68	1.45	204	412.33	8433	2.42	27003	34031.76
هيدروليك	5	20	9	34.50	341	4.99	1159	2402.34
الصناعة	176	21.02	528	1172.87	11524	21.8	33510	52779.95
الصيانة	20	0	46	100.38	873	2.29	2112	2608.74
الصيد	12	0	35	78.95	475	0.42	1704	3267.15
المهن الحرة	68	54.41	154	397.63	1123	47.02	2435	4635.65
الخدمات	200	20.50	477	989.41	31090	17.19	65850	110990.61
نقل البضائع	0	0	0	0	45848	1.52	69666	118383.90
نقل الركاب	22	0	44	59.45	12214	1.23	18530	28910.45
المجموع	**1970**	**13.96**	**4780**	**9906.04**	**147500**	**10.20**	**310398**	**491238.78**

المصدر:CNAC

الجدول07:المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط(التراكم في 2019/6/30)

1- Bulletin d'information statistique de la PME N35،données du 1ER semestre 2019،édition novembre 2019، P26.

المجاميع الرئيسية	السنة المالية 2019	التراكم اعتبارا من 2019/6/30
عدد الملفات المقدمة	7385	400343
عدد شهادات الأهلية و التمويل الصادرة	5226	266272
عدد الاتفاقيات المصرفية	3319	168702
عدد الرفض المصرفي	41	8681
عدد المشاريع الممولة	1970	147500
تأثير العمالة	4780	310398

الجدول08:عرض المجاميع الرئيسية

-الفرع 02: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANADE :

1-التعريف:

هي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات،وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروعا جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة و يتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة .1

2-شروط الأهلية:

-يكون بين 19 و 35 سنة عندما يولد الاستثمار ما لا يقل عن 3 وظائف دائمة،قد يتم رفع الحد الأدنى لسن مدير الشركة التي تم إنشائها إلى 40 سنة.2

-الحصول على شهادة مؤهل مهني أو معرفة مهنية.

-تعبئة مساهمة شخصية في شكل الأموال الخاصة.

-عدم التواجد في العمل المدفوع الأجر عند إدخال استمارة التسجيل للحصول على مساعدة.

1-الجريدة الرسمية،العدد13 ،2003،ص22.

2-www.and.dz،"دليل إنشاء المؤسسة"،P7-8.

-يكون مسجلا في ANEM.

عدم التسجيل في مركز تدريب أو معهد أو جامعة في وقت تقديم طلب المساعدة،إلا إذا كان تطورا في نشاطها.

-عدم الاستفادة من تدبير الدعم لإنشاء الأنشطة.

3-مقدار الاستثمار:

أقصى مبلغ للاستثمار هو عشرة ملايين دينار(10000000 دج)،لكل مرحلة:الخلق أو التمديد.

4-المزايا و المنافع:

-المزايا المالية :

-قرض غير مدفوع لأنواع التمويل المختلطة أو المثلثية.

-قرض إضافي غير مدفوع، يمنح هذا عندما يسعى المبادر الشاب إلى التمويل المصرفي .

-زيادة سعر الفائدة المصرفية إلى 100%.

-فترة سماح مدتها 3 سنوات لسداد الائتمان المصرفي.

-المنافع الضريبية:

-الإعفاء من الضريبة العقارية مدة 3،6 أو 10 سنوات حسب مكان تنفيذ المشروع و تاريخه

-إعفاء كلي من المبلغ المقطوع IFU أو الضرائب لمدة 3،6 أو 10 سنوات حسب موقع المشروع،يجوز تمديد الإعفاء لسنتين عندما يتعهد المبادر بتوظيف 3 موظفين لمدة غير محددة.

-عمد الالتزام بعدد الوظائف يؤدي إلى سحب المنافع و التذكير بالرسوم و الضرائب التي كان يجب دفعها.

-خصم ضريبي على IRG/IBS/TAPفي فترة الإعفاء:1

-سنة أولى:70%-سنة ثانية:50 -سنة ثالثة:25%.

مجالات الأنشطة	المشاريع الممولة	%	تأثير العمالة	متوسط عدد الوظائف	متوسط تكلفة العمالة(دج)	مبلغ الاستثمار(دج)	متوسط تكلفة العمالة(دج)	متوسط تكلفة المشروع(دج)
الزراعة	57183	15	135222	2	1565056	211629975913	1565056	3700925
الحرفة	42998	11	126245	3	875597	110539774148	875597	2570812
البناء	34282	9	99590	3	1325426	131999167477	1325426	3850393
هيدروليك	556	0	2049	4	1606441	3291597454	1606441	5920139
الصناعة	26740	7	77133	3	1630165	125739489992	1630165	4702300
الصيانة	10271	3	23663	2	1180139	27925617407	1180139	2718880
الصيد	1131	0.30	5549	5	1351506	7499507851	1351506	6630865
المهن الحرة	11356	3	25485	2	1174361	29928593125	1174361	2635487
الخدمات	108003	28	251301	2	1396713	350995401235	1396713	3249867
النقل المبرد	13385	3.50	24132	2	1399269	33767158812	1399269	2522761
نقل البضائع	56530	14.80	96237	2	1512486	145557153559	1512486	2574866
نقل الركاب	18992	5	43691	2	1068234	46672244955	1068234	2457467
المجموع	**381427**	**100**	**910297**	**2**	**1346314**	**1225545651925**	**1346314**	**3213054**

المصدر: AN ADE

الجدول09:شهادات الأهلية حسب قطاع النشاط (التراكم اعتبارا من 2019/6/30)

مجالات الأنشطة	المشاريع الممولة	الرجال	النساء	معدل الخصوبة
الزراعة	57183	54514	2669	5
الحرفة	42998	35667	7331	17
البناء	34282	33489	793	2
هيدروليك	556	531	25	4
الصناعة	26740	22852	3888	15
الصيانة	10271	10098	173	2
الصيد	1131	1115	16	1
المهن الحرة	11356	6166	5190	46
الخدمات	108003	90172	17831	17
النقل المبرد	13385	12996	389	3
نقل البضائع	56530	55821	709	1
نقل الركاب	18992	18511	481	3
المجموع	**381427**	**341932**	**39495**	**10**

المصدر:ANADE

الجدول10:المشاريع الممولة حسب الجنس و قطاع النشاط(التراكم اعتبارا من 2019/6/30)

بحسب الجدول أعلاه ،يعتبر قطاع الخدمات القطاع الأكثر جذبا لقادة المشاريع بدعم من ANADE منذ إطلاق هذا النظام(ب 108003 مشروع) يليه قطاع الزراعة ب 57183 مشروعا،ثم قطاع نقل البضائع بتمويل 56530 مشروعا.قامت ANADE بدعم 374932 رجل أعمال مقابل 39495 من الأعمال. أي أن معدل الأنوثة الإجمالي يبلغ 10% وتحتل رائدة الأعمال مكانة مهمة في الأنشطة الليبرالية بنسبة 46%.

1- Bulletin d'information statistique de la PME N35،données du 1ER semestre 2019،édition novembre 2019، P24-25.

-**الفرع 03:** الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر**ANGEM**:

1-التعريف:

هي منظمة محددة توضع تحت إشراف وزارة التضامن الوطني و الأسرة و مركز المرأة.

تضمن مرافقة المبادر طوال عملية إنشاء و تشغيل المشروع و مراقبته.الهدف الرئيسي هو مساعدة و دعم المبادر في جميع خطواته.**1**

2-شروط الأهلية:

-معايير الأهلية للمبادر:

-أن يكون عمره 18 سنة و أكثر و أن يكون قادرا على القيام بنشاط ما.

-أن يكون ذو دخل.

-أن يملك سكن ثابت.

-أن يملك المعرفة الفنية فيما يتعلق بالنشاط المخطط له.

-عدم الاستفادة من دعم إنشاء الأعمال الأخرى.

-معايير أهلية النشاط:

-النشاط الإنتاجي للبضائع أو الخدمات.

-المؤسسات الصغيرة.

3-مقدار الاستثمار:

-التمويل المختلط الجهاز-المبادر،شراء مواد الخام:

يتألف من القروض غير المدفوعةPNR التي يمنحها الجهاز لشراء المواد الخام و يتم تغطيتها في 100000 دج و

1-www.and.dz،"دليل إنشاء المؤسسة"،P9-10.

يكمن أن تصل إلى 250000 دج في الجنوب.

-التمويل الثلاثي الجهاز-البنك-المقاول:

هذه القروض ممنوحة من قبل البنك و الجهاز لإنشاء نشاط ،لا يتجاوز مبلغ المشروع 1000000 دج يتكون التمويل على النحو التالي:

-قرض بنكي 70%.

-قرض الجهاز غير مدفوع 29 %.

-مساهمة شخصية 1%.

4-المزايا و المنافع:

-الامتيازات و المساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:

-قروض بدون فائدة لشراء المواد الأولية.

-قروض لإنشاء أنشطة مدعومة بنسبة 100%.

-التدريب.

-الدعم و المشورة في تنفيذ مشاريعك.

-المزايا الضريبية:

-إعفاء كامل من الضريبة الثابتة الوحيدة مدة 3 سنوات.

-إعفاء من ضريبة الأملاك على المباني المستخدمة في الأنشطة المنفذة مدة 3 سنوات.

-إعفاءه من واجب النقل و عملية الاستحواذ العقاري التي قام بها المبادرون،بهدف إنشاء أنشطة صناعية.

-تعفى أعمال تأسيس المؤسسات التي أنشأها المبادرون من جميع رسوم التسجيل.

-خصم ضريبي على مبلغ ائتماني مستحق في نهاية فترة الإعفاء،خلال السنوات الضريبية الثلاثة الأولى.1

نوع التمويل	العدد	%	خلق وظائف
تمويل شراء المواد الخام	804254	90.45	1188651
التمويل الثلاثي	84894	9.55	128544
المجموع	**889148**	**100**	**1317195**

المصدر:ANGEM

الجدول11:الائتمانات الممنوحة حسب نوع التمويل (التراكم اعتبارا من 2019/6/30)

مجالات الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	المبلغ الممنوح	%
الزراعة	122052	8063294457.370	13.73
TPI	350484	17274833907.880	39.42
BTP	76782	6406748306.420	8.64
الخدمات	178426	16287151951.720	20.07
الحرفة	156549	8859459123.410	17.61
التجارة	4011	995353071.950	0.45
الصيد	844	108934313.790	0.09
المجموع	**889148**	**57995775132.54**	**100**

المصدر:ANGEM

الجدول12:الاعتمادات الممنوحة حسب قطاع النشاط(التراكم اعتبارا من 2019/6/30)

حسب قطاع النشاط ،TPI(الصناعات الصغيرة جدا) و الخدمات و الحرف و الزراعة هي القطاعات التي استفادت من غالبية القروض الممنوحة بنسبة 91% من الإجمالي.

1-Bulletin d'information statistique de la PME N35،même source، P25.

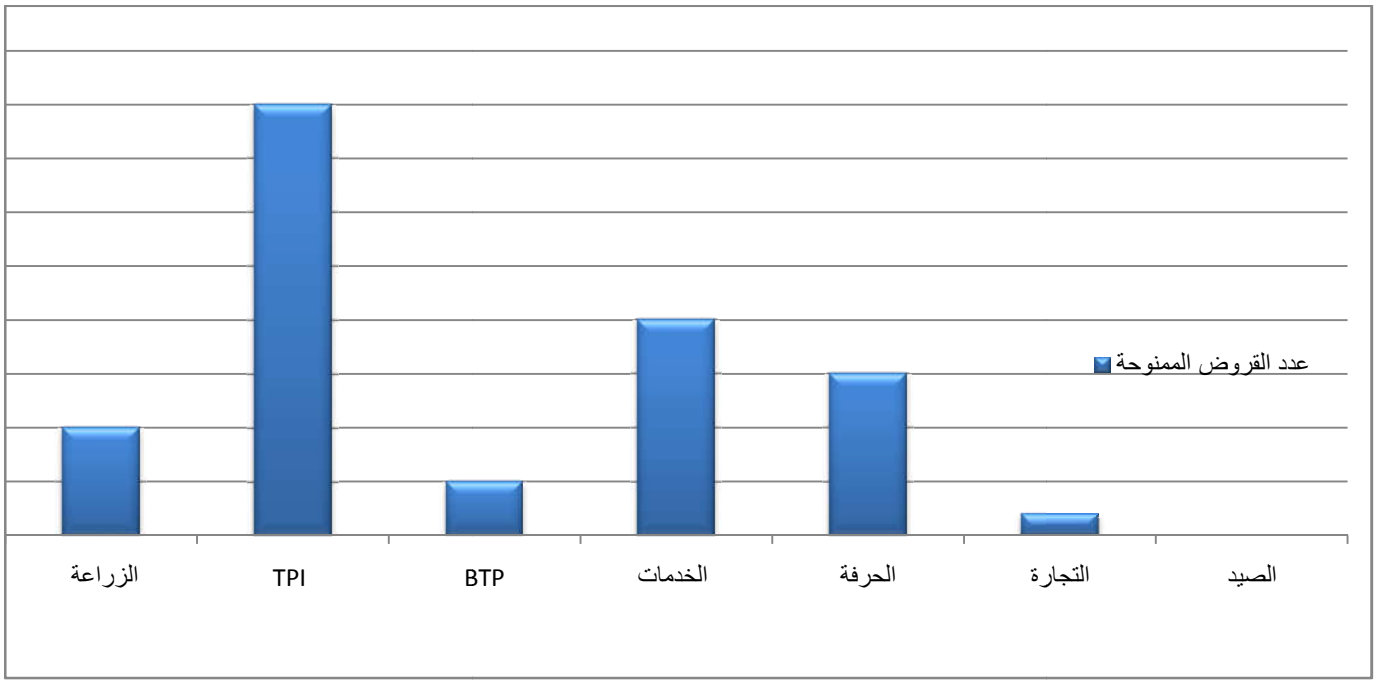

الشكل04:عدد القروض الممنوحة

المطلب الثاني:آليات التمويل الغير مباشرة:

-فرع01: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI :

1-التعريف:

هي مؤسسة عامة ذات طبيعة إدارية وضعت تحت وصاية الوزير المسؤول عن تعزيز الاستثمارات،و لها صلاحية لاستقبال مشاريع الاستثمارات التي تتم في مختلف القطاعات الاقتصادية،باستثناء قطاعات المنبع للمحروقات،التي تدبر نفسها بواسطة جهاز معين.1

2-شروط الأهلية:

أي شخص طبيعي أو اعتباري،مقيم أو غير مقيم يرغب في إنشاء مؤسسة بموجب القانون الجزائري،في نشاط اقتصادي ينتج بضائع أو خدمات غير مستعدة.

قد يكون الأشخاص الذين استفادوا من الإعانات الضريبية بموجب مختلف برامج المساعدة في التوظيف (ANGEM ,ANADE,CNAC) مؤهلين للحصول على خطة دعم الاستثمار في إطار برنامج الجهاز ،بعد:

1-www.and.dz،"دليل إنشاء المؤسسة"،P13.

-انتهاء فترة الإعفاء لمرحلة الاستغلال الممنوح.

-التنازل عن فوائد خطة مساعدة التوظيف.

3-أنواع الاستثمار المؤهل للحصول على الفوائد:

-إنشاء نشاط جديد-تمديد القدرات الإنتاجية تحفز الاستثمارات التكميلية-إعادة التأهيل.

تتكون مراجعة إقرارات الاستثمار للنصف الأول من سنة 2019 من معلومات مستخرجة من قاعدة بيانات Andi مصقولة و مصححة مع مراعاة المشاريع الملغاة . تجدر الإشارة إلى أن هذه الميزانية العمومية لا تأخذ في الاعتبار إلا المشاريع الاستثمارية في إنتاج السلع و الخدمات،المحولة من قبل نظام دعم الاستثمار الوطني.**1**

	مجالات الأنشطة	BTP	الصناعات	الخدمات	السياحة	الصحة	الزراعة	المجموع
المشاريع المعلنة	2018	408	1179	162	113	63	102	**2027**
	2019	459	922	147	102	50	85	**1765**
	2019(%)	26.01	52.24	8.33	5.78	2.83	4.82	**100**
	%	11.11	27.87	10.20	10.78	26	20	**14.84**
المبلغ (مليون دج)	2018	53566	481294	203686	51224	38441	19904	**848114**
	2019	41254	329110	27985	89291	21087	21563	**530291**
	2019(%)	7.78	62.06	5.28	16.84	3.98	4.07	**100**
الوظائف	2018	5175	46636	10427	6244	3015	2339	**73836**
	2019	4496	32644	3236	5143	1642	1623	**48784**
	2019(%)	9.22	66.92	6.63	10.54	3.37	3.33	**100**

المصدر:ANDI

الجدول13:بيانات موجزة عن المشاريع الاستثمارية 2019

	المشاريع المعلنة (2019)		المبلغ		الوظائف	
	العدد	%	مليون دج	%	العدد	%
المشاريع الاستثمارية						
الاستثمار المحلي	1791	100	533195	100	49310	100
إجمالي لاستثمار الأجنبي	0	0	0	0	0	0
المجموع الكلي	**1791**	**100**	**533195**	**100**	**49310**	**100**

المصدر:ANDI

الجدول14:مشاريع استثمارية معلنة (محلية/أجنبية)

خلال الفترة المستعرضة،لم يتم تسجيل أي إعلان عن الاستثمارات الأجنبية لدى ANDI.

	المشاريع المعلنة (2018)		المبلغ		الوظائف	
شريحة القوى العاملة	العدد	%	مليون دج	%	العدد	%
9-0	726	40.54	38176	7.16	3027	6.14
49-10	793	44.28	216336	40.57	16663	33.79
249-50	257	14.35	248261	46.56	24827	50.35
أكثر من 249	15	0.84	30422	5.71	4793	9.72
المجموع	**1791**	**100**	**533195**	**100**	**49310**	**100**

المصدر:ANDI

الجدول15:المشاريع الاستثمارية المعلنة من قبل شريحة القوى العاملة

1- Bulletin d'information statistique de la PME N35،données du 1ER semestre 2019،édition novembre ،P17-18.

-فرع02: صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة و المتوسطةCGCI-PME :

1-التعريف:

هو شركة ذات أسهم حكمها كل من القانون التجاري و كذا المرسوم الرئاسي الصادر في 04-134 الصادر في 2004/4/19 الذي يحوي النظام الأساسي للصندوق،إنشاء بمبادرة من السلطات العامة برأسمال قدره 30 مليار دج لدعم إنشاء و تطوير المشاريع ص و م بتسهيل الحصول على الائتمان،و قد مول 60 %منه من قبل الخزينة العمومية و تصل نسبة التغطية لضمان القروض إلى 80%للاستثمارات في مرحلة الإنشاء و 60%لاستثمارات التوسع و التطوير و بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006.[1]

2-مستوى تغطية الدين الغير المدفوع محدد ب:

-80% عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة قيد الإنشاء.[2]

-60%عندما يتعلق الأمر بقرض ممنوح لمؤسسة،بهدف توسيع نشاطها،تطويرها أو تحديد تجهيزاتها.

3-الأهداف:

-تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها م ص وم بعنوان تمويل الاستثمار المنتجة للسلع و الخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات و توسيعها و يكون المستوى الأقصى للقروض القابلة للضمان 50 مليون دينار.[3]

-لا يستفيد من ضمان الصندوق القروض المنجزة في قطاع الفلاحة و القروض الخاصة بالنشاطات التجارية و القروض الموجهة للاستهلاك.

-يستفيد من ضمان الصندوق القروض الممنوحة للم ص و م من طرف البنوك و المؤسسات المالية المساهمة في

1-المادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم134/04 المؤرخ في 19 أفريل2004 المتضمن""للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة""،الجريدة الرسمية،العدد27،ص31.

2-dim-msila.dz "أجهزة إنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"

3-المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم134/04 المؤرخ في 19 افريل2004 المتضمن""للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة""،الجريدة الرسمية،العدد27،ص31.

الصندوق و يمكن للبنوك و المؤسسات المالية أن تساهم في رأسمال الصندوق بواسطة الحقوق و الممتلكات التي تحوزها في شركات التأمين و ضمان قروض الاستثمار.

4-المخاطر:

-عدم تسديد القروض و التسوية أو التصفية القضائية للمقترض إضافة إلى تغطية المخاطر على آجال الاستحقاق بالرأسمال و كذا الفوائد طبقا للنسب المعطاة،و تحديد مستوى تغطية الخسارة بنسبة 80% عندما يتعلق الأمر بالقروض الممنوحة عند إنشاء م ص و م بنسبة 60% في الحالات الأخرى المحددة في المادة 1.1

-تحديد العلاوة المستحقة"تغطية الخطر" بنسبة أقصاها 0.5% من القرض المضمون المتبقي،و تسددها المؤسسة سنويا،حيث يتم تحصيلها من قبل البنك لفائدة الصندوق.

مجالات الأنشطة	عدد الملفات	%	مقدار الضمانات	%
BTP	210	17	8595	11
النقل	111	9	2433	3
الصناعة	654	52	51078	65
الصحة	86	7	5678	7
الخدمات	186	15	11128	14
المجموع	**1247**	**100**	**78912**	**100**

المصدر:CGCI-PME

الجدول16:الوضع العام للضمانات حسب قطاع النشاط(2019/6/30)2

المنطقة	عدد الملفات	%
الوسط	522	42
الشرق	426	34
الغرب	231	19
الجنوب	68	5
المجموع	**1247**	**100**

المصدر:CGCI-PME

الجدول17:الوضع العام للضمانات حسب المنطقة(2019/6/30)

	شريحة الائتمان	عدد الملفات	%	مبلغ القرض المضمون	%
مجموع	M Da30=> 0	613	49	7660	10
	M Da100=>30	373	30	22095	28
البنوك	M Da100<	261	21	49158	62
	المجموع	**1247**	**100**	**78913**	**100**

المصدر:CGCI-PME

الجدول18:ضمانات CGCI-PME اعتبارا من 2019/6/30عن طريق شريحة القرض

1-المادة 13 من المرسوم الرئاسي رقم134/04 المؤرخ في 19 أفريل2004 المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الجريدة الرسمية،العدد27،ص31.

2-Bulletin d'information statistique de la PME N35،même source، P22-23.

-فرع03: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR :

1-التعريف:

تعرف بأنها مؤسسة مالية تأخذ على عاتقها مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف م ص و م المنخرطة في الهيئة،و هنا بضمان نسبة من القروض البنكية تتراوح في أغلب الحالات من 10 %إلى 80%،و هذا الصندوق يأخذ ثلاث أشكال:عمومي،جهوي أو مختلط.**1**

صندوق ضمان القروض للم ص و م هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعة و م ص و م و الصناعة التقليدية سابقا(وزارة الصناعة حاليا)،تهدف إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي 17-02 المؤرخ في 10 ديسمبر2017.

و ذلك من خلال تسهيل الحصول على القروض متوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية،

حيث تمنح الضمانات للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

2-المهام:

نسبة الضمان تتراوح بين 10%و80% من القرض البنكي،و المبلغ الأدنى للضمان يساوي 4 ملايين دينار و الأقصى يساوي 50 مليون دج.يغطي الضمان الممنوح 80% من مجموع القرض البنكي المحدد للمؤسسة.**2**

تمنح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية:

-إنشاء المؤسسات.

-تحديد التجهيزات.

-توسيع المؤسسات.

1-يوسف العشاب،""ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة""،مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية،العدد2003،02،ص14.

-2 dim-msila.dz"أجهزة إنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"

3-الأهداف:

-أهداف اقتصادية:1

-تسهيل الحصول على القروض البنكية عند الاستثمار.

-تحفيز البنوك على تقديم قروض للم ص و م .

-تأهيل م ص و م لتنافس المنتجات المستوردة.

-تشجيع الاستثمار المحلي بزيادته و تنويعه و التقليص من الاستيراد.

-تشجيع عمليات تحويل المواد الأولية المحلية.

-العمل على تحسين توازن الاقتصاد الوطني.

-أهداف اجتماعية:

-خلق المزيد من فرص العمل و تخفيض نسبة البطالة بزيادة إنشاء م ص و م و مساعدتها على النمو و التطور.

-تنمية المناطق النائية و تحقيق أهداف التنمية المتوازنة.

1-محمد زيدان،""الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر""،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي،العدد07 ،2009،ص126-127.

الأنماط	عرض الضمانات	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	2717	**1408**
التكلفة الإجمالية للمشاريع	290592040122	**98740626046**
مبلغ الائتمان المطلوب	184184205391	**65615891957**
متوسط معدل التمويل المطلوب	63	**66**
مقدار الضمانات الممنوحة	84972646715	**35297652416**
متوسط معدل الضمان الممنوح	46	**54**
متوسط مبلغ الضمان	31274438	**25069355**
عدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها	80863	**37257**
الاستثمار لكل وظيفة	3593634	**2650257**
الائتمان لكل وظيفة	227732	**1761169**
مضمون لكل وظيفة	1050822	**947410**

المصدر:FGAR

الجدول19:الوضع العام للملفات المعالجة(ابريل 2004/حتى 2019/6/30)1

الأنماط	التأسيس	التمديد	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	1205	1512	**2717**
التكلفة الإجمالية للمشاريع	149172253788	14149786335	**290592040122**
مبلغ الائتمان المطلوب	86079468462	98104736930	**1841842040122**
متوسط معدل التمويل المطلوب	58	69	**63**
مقدار الضمانات الممنوحة	32511667302	52460979413	**84972646715**
متوسط معدل الضمان الممنوح	38	53	**46**
متوسط مبلغ الضمان	26980637	34696415	**31274438**
عدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها	25784	55079	**80863**
الاستثمار لكل وظيفة	5785458	2567581	**3593634**
الائتمان لكل وظيفة	33384	1781164	**2277732**
مضمون لكل وظيفة	1260924	952468	**1050822**

المصدر :FGAR

الجدول20:حالة الملفات التي تمت معالجتها حسب نوع المشروع ابريل 2004 إلى 2019/6/30

الأنماط	عرض الضمانات	شهادات الضمان
عدد الضمانات الممنوحة	248	**118**
التكلفة الإجمالية للمشاريع	38751095608	**8669667864**
مبلغ الائتمان المطلوب	23114709689	**5697204688**
متوسط معدل التمويل المطلوب	60	**66**
مقدار الضمانات الممنوحة	9237300720	**3322840123**
متوسط معدل الضمان الممنوح	40	**58**
متوسط مبلغ الضمان	37247180	**28159662**
عدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها	7722	**3450**
الاستثمار لكل وظيفة	5018272	**2512947**
الائتمان لكل وظيفة	2993358	**1651364**
مضمون لكل وظيفة	11960232	**963142**

المصدر :FGAR الجدول21:الملفات المعالجة (من 2019/1/1 إلى 2019/6/30)

الأنماط	التأسيس	التمديد	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	126	122	**248**
التكلفة الإجمالية للمشاريع	21731324008	17019771599	**38751095608**
مبلغ الائتمان المطلوب	12115202752	10999506937	**23114709689**
متوسط معدل التمويل المطلوب	56	65	**60**
مقدار الضمانات الممنوحة	3861322953	5375977767	**9237300720**
متوسط معدل الضمان الممنوح	32	49	**40**
متوسط مبلغ الضمان	30645420	44065392	**37247180**
عدد الوظائف التي سيتم إنشاؤها	2517	5205	**7722**
الاستثمار لكل وظيفة	8633820	3269889	**5018272**
الائتمان لكل وظيفة	4813350	2113258	**2993358**
مضمون لكل وظيفة	1534094	1032849	**1196232**

المصدر :FGAR الجدول22:الملفات التي تمت معالجتها حسب نوع المشروع(2019/1/1 الى2019/6/30)

1- Bulletin d'information statistique de la PME N35،données du 1ER semestre 2019،édition novembre 2019 ،P20-22.

-فرع04: الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاريANIREF:

1-التعريف:

تم إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري بموجب المرسوم التنفيذي رقم 70-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007،الذي تم تعديله و استكماله بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-126 المؤرخ في 19 مارس 2012.[1]

2-الشكل القانوني: مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري.

3-الوصاية: وزارة الصناعة.

4-التغطية الإقليمية: 10 مديريات جهوية،تغطي كل التراب الوطني.

5-مجلس إدارةANIREF:الهيئة القانونية التي تتمثل مهمتها في اتخاذ القرارات و توجيه و رقابة جميع وظائف الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري.

يتم تعين أعضاء مجلس الإدارة بقرار من وزير الصناعة بناء على اقتراح من السلطات التابعين لها لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد.

يتشكل مجلس الإدارة من 11 عضوا يمثلون أعضاء الحكومة التالية:

-ممثل وزير الصناعة:الرئيس.

-ممثل وزير مكلف بالجماعات المحلية.

-ممثل وزير مكلف بالمالية-المدير العام للخزينة.

-ممثل وزير مكلف بالمالية-المدير العام للأملاك الوطنية.

-ممثل وزير مكلف بالعمران.

-ممثل وزير مكلف عن السياحة و الصناعات التقليدية.

1-www.aniref.dz » index.php

-ممثل وزير مكلف بالنقل.

-ممثل وزير مكلف بالطاقة.

-ممثل وزير مكلف بالزراعة.

-ممثل وزير مكلف بالتجارة.

-ممثل وزير مكلف بالتهيئة العمرانية و البيئة.

-المديرية العامة :مهمة القيادة الإستراتيجية لأنشطة و مشاريع الوكالة.

-المديريات الجهوية:يسند إليها مهام التسيير العملياتي لأنشطة الوكالة على المستوى المحلي.

2-المهام:

-مهام تجارية:

-تولي مهمة التسيير و الترقية و الوساطة و الضبط العقاري للأملاك الخاصة للدولة الموجودة في المناطق الصناعية و مناطق النشاطات أو في كل فضاء مخصص للنشاط الاقتصادي.

-تولي مهمة الوساطة العقارية لحساب كل المالكين.

-يتمتع بصفة المرقي العقاري و هي مؤهلة لهيئة الأوعية العقارية.

-مؤهلة للقيام بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتسيير المناطق و الفضاءات .

-أحد المساهمات و إبرام كل شكل من الشراكة المتصلة بمجال نشاطها.

-تولي مهمة صاحب المشروع المنتدب لتهيئة المناطق الصناعية أو مناطق النشاطات أو فضاءات مخصصة للنشاط الاقتصادي.

-مهام الخدمة العمومية:

-وضع بنك معطيات للعرض العقاري الوطني المخصص للنشاط الاقتصادي.

-ترقية العرض العقاري الوطني المخصص للنشاط الاقتصادي لدى المستثمرين.

-رصد سوق العقار المخصص للنشاط الاقتصادي.

-إعداد و نشر جداول أسعار دورية للعقار المخصص للنشاط الاقتصادي و الصناعي.

-إعداد و نشر مذكرات ظرفية و دورية متعلقة بتوجهات السوق العقارية المخصصة للنشاط الاقتصادي.

-تقدير الطلب الوطني على العقار المخصص للنشاط الاقتصادي.

-وضع و تحسين أنظمة المعلوماتية تعلق بالأخطار الصناعية و مناطق النشاطات و كل فضاء مخصص للنشاط الاقتصادي.

-ضبط سوق العقار المخصص للنشاط الاقتصادي.

-إعداد و سير كل دراسة تتعلق بالعقار المخصص للنشاط الاقتصادي .

الجدول23:تخصيص الأرض على مستوى المناطق الصناعية الجديدة/تقرير الحالة المعتمدة في 2.2019/6/30

2- Bulletin d'information statistique de la PME N35،même source، P29.

رقم	منطقة صناعية				مستثمرين راسخين		تحرير مراسيم الامتياز		تحرير صكوك الامتياز		تصريح البناء	ا.م	ب . م
	الولاية	التسمية	المساحة	المنطقة المسموح بها	المساحة الإجمالية المخصصة	عدد القطع	العدد	المساحة	العدد	المساحة			
1	عنابة	عين بردة	1018123	791083	656055	114	87	633391	90	656055	89	652582	76	60	-
2	الطارف	مطروحة	700000	487471	417600	94	82	394554	81	392717	70	334558	64	30	-
3	بويرة	واد البردي	1896031	1319998	1125742	184	36	828136	61	1125742	36	828136	32	29	-
4	غليزان	سيدي خطاب	5000000	4055945	2927786	209	55	1858332	115	2903362	87	1890531	65	44	4
5	عين تيموشنت	تمزورة	2050028	1589911	1359551	224	87	1224360	101	1321469	51	899312	80	75	2
6	مستغانم	البرجية	2000099	1434456	1103150	351	24	555048	50	1070961	35	768104	20	10	-
7	معسكر	اوقاز	981596	667701	506693	140	49	462333	55	506693	18	197901	49	36	-
8	تلمسان	واد بن دمو	1037800	706916	498462	57	7	187097	40	501207	17	166712	5	4	-
9	سيدي بالعباس		547590	410841	379073	42	6	253442	22	363868	6	253424	2	6	1
10	بالعباس	رأس الماء	1000000	773710	163197	34	12	91546	17	163197	1	3105	-	-	-
11	عين الدفلى	بومدفع	430958	-	163116	38	1	8368	32	163116	-	-	-	-	-
12	الشلف	واد السلي	1100000	788550	621004	110	-	-	43	503599	33	297642	-	-	-
13	المدية	قصر البخاري	2000000	1344934	888814	85	39	722867	52	888814	40	736090	-	5	-
14	بومرداس	الاربعة عشر	1369100	1104618	852430	206	-	-	135	762754	41	316588	7	5	-
15	جيجل	بلارا	5230000	4095327	3163960	81	14	3163960	14	3163960	3	2820000	3	2	-
16	قسنطينة	سيدي رمان	1400000	967977	711959	206	65	289794	154	696686	76	334997		-	-
17		عين عبيد	5430928	4117000	506514	85	-	-	71	506514	-	-	-	-	-
18	ميلة	شلغوم العيد	2473820	1808629	1058507	331	83	964183	52	585812	-	-	-	-	-
مجموع		فرعي	35666073	26465067	17103613	2591	647	11637411	1185	16276524	602	10495071	403	306	-
19	تبسة	العوينات	1544149	1000004	76376	19	-	-	-	-	-	-	-	-	7
20	الجلفة	عين وسارة	4000000	2413040	1582404	152	9	372024	74	1460613.23	65	1390142	4	4	-
21	باتنة	عين ياقوت	1298911	960693	805583	111	27	652774	17	584624	1	200000	5	11	-
22	برج بوعريريج	راس الواد	1340750	972057	804348	139	59	769511	66	804348	2	43698	-	22	1
23		ماشطة فطيمة	3820000	2857474	2472430	309	221	2212294	244	2412523	25	498197	10	61	2
24	مسيلة	ذراع الحاجة	777501	578915	562835	48	2	169996	29	353515	2	169996	0	2	-
25	سطيف	واد صابر	7000485	5711241	3175470	201	128	2155989	176	3083758	153	2744190	52	15	-
26	تيارت	زعرورة	3275039	2130298	881822	147	26	881822	26	881822	30	880275	21	22	-
27		عين بوشغيف	3187295	1872903	278524	45	5	250325	6	278524	2	87694	1	1	-
28	البيض	رقاصة	1500000	939717	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
29	سعيدة	قليعة	1000000	694752	363996	89	-	-	71	328251	11	37316	19	-	-
30	النعامة	حرشاية	1500000	1101577	25098	3	3	25098	3	25098	2	17469	-	-	-
مجموع		فرعي	30244130	21232671	11028886	1263	480	7489833	712	10213076	293	6068977	112	138	3
31	بشار	بشار	1870000	1039916	314458	25	13	254333	19	304442	11	141552	7	5	2
32	ادرار	تيمي	2148796	1642664	1597658	67	53	1442623	66	1597658	65	1582658	36	16	1
33	ورقلة	حاسي بن عبد الله	5000000	3595136	626898	26	-	-	9	239227	-	-	-	-	-
34	بسكرة	اوماش	2000000	1206315	415465	77	-	-	50	415465	-	-	-	-	-
35	الواد	قمر	2000000	1455372	47965	2	-	-	-	-	-	-	-	-	-
36	غرداية	واد نشو	1000000	648933	288216	68	-	-	11	255434	-	-	-	-	-
مجموع		فرعي	14018769	9588336	3290660	265	66	1696956	155	2812226	76	1724210	43	21	3
مجموع		عام	79928999	57286074	31423159	4119	1193	20824200	2052	29301826	971	18288259	558	465	13

المطلب الثالث:آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

-الفرع 01:وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار:

أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالم ص و م،ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة اعتبارا من سنة 1993 و ذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ثم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 هي مكلفة:**1**

-تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و ترقيتها.

-تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

-المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

-تبني سياسة ترقية للقطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و هي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير و مراقبة و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور و منها المشاتل و حاضنات الأعمال و مراكز التسهيل،و المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-الفرع 02:المشاتل و حاضنات الأعمال:

و هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي،مكافئة بمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعمها و تأخذ ثلاث أشكال:**2**

-**الحاضنات:**تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الخدمات.

-**ورشة الربط:**هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

1-Cornne pasco-berho ،marketing international،42eme éd،Dunod.Paris،1997،P33.

2-المادة 02،المرسوم التنفيذي رقم 78/03، المؤرخ في 25 فبراير 2003،الجريدة الرسمية ،العدد13 ص14.

-**نزل المؤسسات**:يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

و تتوخى المشاتل الأهداف التالية:

-تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.

-المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.

-تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.

-تقديم الدعم لإنشاء المؤسسات الجدد.

-ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.

-تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.

-التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطور الاقتصادي.

و تتكلف هذه المشاتل بما يلي:

-استقبال و احتضان و مرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة و كذا أصحاب المشاريع.

-تسيير و إيجار المحلات.

-تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري و التجاري.

-تقديم الإرشادات الخاصة و الاستشارات في الميدان القانوني و المحاسبي و التجاري و المالي و المساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ و تقنيات التسيير خلال مرحلة نضج المشروع و تتكون المشتلة من مجلس إدارة و مدير و لجنة اعتماد المشروع.

-الفرع 03:برنامج MEDA لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يندرج في إطار التعاون الأورو المتوسطي **EDPME** بهدف تأهيل و تحسين تنافسية قطاع م ص و م الخاص قصد إعداده للمساهمة التي تشغل أكثر من 20 عامل، له دور كبير و مهم في النمو الاقتصادي و الاجتماعي و لمساندة الإصلاحات و تدعيمها ماديا و فنيا

فضلا عن تطوير قدرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للسماح لها بالتكيف مع مستلزمات اقتصاد السوق و بالتالي تحفيز هذا النوع من المؤسسات على التنافسية و تمكينه من مواجهة المنافسة الدولية و زيادة على ما سبق فان هذا البرنامج يعني مساندة المنتوج الوطني و مساعدته في الدخول إلى الأسواق العالمية،و لهذا الغرض تم تخصيص غلاف مالي قدره 62.32 مليون أورو بحيث يمول الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو في حين تتكفل الجزائر بالمبلغ المتبقي و المقدر 5.32 ن ويستفيد من هذا البرنامج م ص و م الخاصة و التي تنشط في القطاع الصناعي، وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالم ص و م في حين أن المؤسسات التجارية لا تدخل ضمن هذا البرنامج،أما نتائجه فقد تم في المرحلة الأولى(2002-2007)تحقيق حوالي 448 عملية تأهيل و تشخيص و تكوين في إطار الدعم المباشر، و كانت أهم النشاطات التي ركز عليها هذا البرنامج في هذه العملية 36% لترقية الإدارة و 26% لتطوير الإنتاج و 15%للجودة و 14%للتسهيلات المصرفية،أما التسويق فقد قدر ب 9%.1

و من أجل تعزيز مكاسب البرنامج الأول **MEDA I** فقد تم إبرام اتفاقية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي **MEDA II** كبرنامج استكمالي للبرنامج الذي سبقه و قد دخل حيز التنفيذ ابتداء من جانفي 2010 و بموجب هذه الاتفاقية يساهم الاتحاد الأوروبي ب 40 مليون أورو ، و الجزائر ب 3 ملايين أورو في تأهيل المؤسسات ، و مثل سابقه فان هذا البرنامج يركز على تحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة الجزائرية كأولوية قصد السماح لها بالتموقع بالسوق الداخلية و الدولية أيضا ،و بالتالي الاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية و انفتاح السوق العالمية.

1-مهام البرنامج:

تتمثل مهامه الأساسية في:**2**

-تأهيل م ص و م .

-دعم قدرات جمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية.

-اتحاد و تطوير وسائل تمويل جديدة لفائدة م ص و م.

1-www.and.dz

1-د.عوادي مصطفى،""إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر""،ملتقى وطني،جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،يومي 5-4ص7،2017/6.

-تغطية الضمانات المقدمة لصندوق ضمان القروض.

2-أهدافه:

-تهدف بصفة أساسية إلى تقوية و دعم تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة

-القيام بعمليات ترمي إلى تطوير قدرات المسير بالموازاة مع التطور الحاصل في السوق خصوصا مع ازدهار السوق الأورو متوسطي،وفي محيط الأعمال و الممارسات التسييرية.

3-مجالاته:

- التطور الاستراتيجي و التجارة و التسويق.

-إدارة الأعمال و التنظيم و تسيير الموارد البشرية،المالية و المحاسبية.

-مراقبة التسيير.

-التحكم في التكاليف،التنظيم،الجودة،الصيانة،المؤونات و المخزون....(الإنتاج).

خلاصة الفصل:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محورا أساسيا في منظومة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،سواء في الدول المتقدمة صناعيا أو النامية،و مع تزايد الاهتمام العالمي و الدولي بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تجلت أهميتها في الأدوار التي تلعبها في العديد من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية،فتشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق الكثيفة النشاطات اقتصاديا.

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة صعوبات عديدة تعرقل نموها و تحول دون إسهامها الفعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.و عليه قامت العديد من الحكومات بوضع آليات مختلفة من أجل مساعدة هذه المؤسسات على القيام بالدور المنوط بها،و الجزائر على غرار هذه الدول تسعى جاهدة إلى بناء استراتيجيات و أساليب و التي من خلالها تقوم بدعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما تهدف إلى تحسين آدائها لضمان استمرارها في ظل التحولات التي تعيشها الجزائر ، والتي جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمارس نشاطها في ظل محيط تنافسي من حيث الطبيعة و متغير من حيث التكوين.

خاتمة عامة

أصبح الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الضروريات الاقتصادية المعاصرة نظرا للدور البارز الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية لمختلف البلدان المتقدمة و النامية على حد سواء.

و من التحديات التي تواجهها نجد في مقدمتها مسألة التمويل،و من الصيغ التي لجأت إليها بعض الدول لعلاج هذه المشكلة،إنشاء هيئات و صناديق خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل.

كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تقتصر أهميتها في قدرتها على خلق مناصب الشغل فقط،بل هي أداة تنموية فاعلة بسبب قدرتها على زيادة القدرة الإنتاجية،و تعزيز مساهمة القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد الوطني، ولها إسهامات كبيرة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي،وهذا ما يجعلها ذات قيمة إستراتيجية.

فتنوعت مؤسسات الدعم منذ إقرار السلطات القيام بإصلاحات اقتصادية قصد تجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة،إذ سنت مجموعة من التشريعات تسمح بالدعم خاصة منها المالي،غير أنه يمكن القول بأن لم تكن هناك إستراتيجية واضحة المعالم لكيفية تأسيس و مرافقة هذا القطاع.

و جاءت أغلب هياكل الدعم نتيجة متطلبات سياسية و اجتماعية غير مدروسة لواقعنا الاقتصادي و ما يحتاجه السوق الوطني،فاتسمت هذه الهيئات و الصناديق و الصيغ التمويلية بكثرتها و تشابك مهامها،كما قام بتنظيم النسيج الاقتصادي وخلق آليات جديدة أكثر مرونة و تبسيط في إجراء تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الناشئة منها و ذلك بإنشاء صندوق وطني لتمويل المؤسسات الناشئة.

حيث يعتبر فرصة لإبعاد الشباب عن البيروقراطية الإدارية و يتميز بالمرونة الكبيرة في التمويل و تحمل المخاطر.

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

-تتميز م ص و م بسهولة تسييرها ،سرعة تأقلمها مع المتغيرات الاقتصادية... و غيرها،هذا ما يجعلها تلعب دورا محوريا في اقتصاديات الدول و ذلك من خلال مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة،التجارة الخارجية و التشغيل... و غيرها.

-بالرغم من الايجابيات التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها عرضة لمشاكل و عقبات كثيرة على مختلف مراحل حياتها.

-يعد مشكل تمويل المؤسسات في الدول النامية بشكل عام و الجزائر بشكل خاص من أهم الصعوبات التي

خاتمة عامة

تواجهها،الأمر الذي يرجع في المقام الأول إلى عدم تطور النظام المالي،حيث يقتصر إلى العديد من أدوات التمويل كالتمويل بالاستئجار و رأسمال المخاطر و عقد تحويل الفاتورة و غيرها من مصادر التمويل الحديثة التي تتلائم و احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-لقد بادرت الجزائر في إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تشجيع هذه المؤسسات،كما أسست العديد من الهيئات المدعمة لهذه الأخيرة و المتمثلة في مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،الحاضنات، مراكز التسهيل..... وغيرها.

-قامت أيضا الدولة الجزائرية بتخصيص هيئات حكومية متخصصة في دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تتمثل فيما يلي:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM،الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC،صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطةFGAR،....و غيرها فكل هذه الهيئات تسهر على توفير التمويل الذي تحتاجه هذه المؤسسات فهي تقوم بتشجيع إنشاء و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-بالنسبة ل ANADE فهي هيئة تساهم في توفير مناصب الشغل و تكثيف النسيج الصناعي و تدعيم مختلف الصناعات،فمن بين الهيئات السابقة الذكر يمكن اعتبار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي الهيئة الوحيدة التي تقوم بمرافقة و تدريس الشاب المستثمر في مرحلة تمويله من قبل هذه الوكالة،إذن الهيئات الداعمة الجزائرية تسهر على توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

-رغم قيام الجزائر بوضع آليات تمويل متخصصة و هيئات داعمة تتلاءم بطبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،من بينها التمويلات الحديثة ،ولكن لا تزال الخطوات المنتهجة في هذا المجال متواضعة و غير كافية.

من خلال ما سبق يمكننا إدراج مجموعة من الاقتراحات يمكن أن نختصرها في النقاط التالية:

-وضع إجراءات عملية لتفعيل دور البورصة و السوق المالية في الجزائر كمصدر تمويلي رئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،فالسوق المالية لها دور في تكملة وظيفة البنوك و كذلك تلعب دورا منافسا للجهاز المصرفي،كما أنها تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على توسيع نشاط قطاعها.

-صياغة برنامج وطني للترويج للمنتجات الوطنية عموما،مع التركيز على مخرجات المنشآت الصغيرة و

المتوسطة.

-تنويع مصادر التمويل بما يتلاءم بوضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التركيز على الخصوص على المؤسسات المالية التي تساهم في الأموال الخاصة للمؤسسة،خاصة شركات رأس المال المخاطر و تعزيز صيغ التمويل بعقد تحويل الفاتورة و التأجير التمويلي.

نقل تجارب بعض الدول كالمملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية في ما يتعلق بإنشاء الأسواق المالية للقيم الصغيرة و ذلك لما تتميز به من قدرة عالية على توسيع نشاط قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،وتفعيل دور سوق القيم المنقولة.

-العمل على ترشيد سبل الدعم الفني و المالي،بما يخدم تكثيف التطور التكنولوجي و الإبداع مع التركيز على دعم قطاع الأبحاث التقنية.

-تهيئة المحيط الخارجي و الاعتناء أكثر بكل العوامل المساعدة على ترقية الصيغ التمويلية المستحدثة كالجانب التشريعي مع ضرورة منح الامتيازات و التحفيز الجبائية و الجمركية و شبه الجنائية للشركات المالية التي تقدم خدمات تمويلية مبتكرة كشركات التمويل برأس المال المخاطر،مؤسسات عقد تحويل الفاتورة ،وشركات قرض الإيجار أو التأجير التمويلي .بالإضافة إلى محاولة تعميم إنشاء مثل هذه الشركات حتى لدى القطاع الخاص.

ما يمكن أن نختم به اقتراحاتنا بهذا الشأن هو وجوب تجسيد تعاون و تفاعل حقيقي و مثمر بين فعاليات القطاع الخاص و المؤسسات الحكومية المعنية في تحديد أطر عمل واضحة و محددة لتنفيذ الآليات المرسومة لهذه السياسات و البرامج المعدة مع التركيز على أهمية شمول هذه البرامج،و الخطط الإستراتيجية لآليات عمل تنفيذية تركز على المجالات و العناصر الآتية،و ذلك على صعيد قطاع أعمال المنشات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة،وضرورة أن تنشأ هذه المنشآت بمختلف أنشطتها القطاعية في ظل الحماية الحكومية مبدئيا بعيدا عن أجواء المنافسة الدولية،للإسهام بتوجيهها لخدمة السوق المحلي أولا.

-آفاق الدراسة:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يمكن أن نطرح الإشكاليات الجديدة التي تعد مكملة لموضوع بحثنا و تتمثل في:

-دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التكامل الصناعي.

-دور التمويل الإسلامي في علاج إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-دور الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشجيع الاستثمار المحلي.

-دور صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تسهيل حصولها على التمويل البنكي.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر:

I-القوانين:

1-قانون رقم 18-01 المؤرخ بتاريخ 15 ديسمبر 2001،"الجريدة الرسمية"،العدد77.

2-قانون رقم 17-02 المؤرخ بتاريخ 10 يناير 2017،"الجريدة الرسمية"،العدد02.

II-المواد:

1-المادة4 من المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن "للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،الجريدة الرسمية،العدد27.

2-المادة5 من المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن "للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،الجريدة الرسمية،العدد27.

3-المادة13 من المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 19 أفريل 2004 المتضمن "للقانون الأساسي لصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،الجريدة الرسمية،العدد27.

4-المادة2 من المرسوم التنفيذي رقم 78/03المؤرخ في 25 فبراير 2003،الجريدة الرسمية،العدد13.

5-الجريدة الرسمية،2003،العدد13.

III-القواميس:

-أولا:باللغة الفرنسية:

-Jean yves capul ،"Dictionnaire d'économie et de science sociales hatier" ،Paris،2009.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

I-الكتب:

-أولا:باللغة العربية:

1-نبيل جواد،"إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،الجزائرية للكتاب،الجزائر،الطبعة الأولى،2006.

2-محمد وجيه بدوي،"تنمية المشروعات الصغيرة و مردودها الاقتصادي و الاجتماعي"،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مارس2004.

3-طاهر محسن منصور الغالبي،"إدارة إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة"،الطبعة الأولى،دار وائل للنشر،2009.

4-كنجو عبدو كنجو،"الإدارة المالية"،الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الأردن،1997.

5-مبارك لسلوس،"التسيير المالي"،ديوان المطبوعات الجامعية،بن عكنون،الجزائر،2004.

-ثانيا:باللغة الفرنسية:

-J.sheidi.J.C،teston،"économie de l'entreprise "،Dunod،Paris،1970.

-Lasary،"évaluation et financement de projets"،el dar el othmania،Algérie،2007.

-Cornne Pasco-behro،"marketing international"،42 éme éd,Dunod،Paris،1997.

II-رسائل ماجستير:

1-سلطاني محمد رشدي،"التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر(واقعه،أهميته و شروط تطبيقه)،حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة"،مذكرة ماجستير،تخصص إدارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2006.

2-صالحي سلمى،"تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدرتها التنافسية"،مذكرة ماجستير،ادارة أعمال،المدرسة العليا للتجارة،الجزائر،2006.

3-برجي شهرزاد،"إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،رسالة ماجستير،مدرسة

قائمة المصادر و المراجع

الدكتورة،التسيير الدولي للمؤسسات،جامعة تلمسان،2012.

4-بوكفة حمزة،"أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،رسالة ماجستير غير منشورة،علوم التسيير،جامعة أم البواقي،2007-2008.

5-بن عزة هشام،"دور القرض الايجاري""leasing"في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،دراسة حالة بنك البركة الجزائري"،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة وهران،2011-2012.

6-لوكادير مالحة،"دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،رسالة ماجستير في القانون،فرع قانون التنمية الوطنية،جامعة تيزي وزو،2012.

7-عمران عبد الحكيم،إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،دراسة حالة البنوك العمومية لولاية المسيلة،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد بوضياف،المسيلة،2016-2017.

III-المجلات و المقالات:

أولا: المجلات:

1-سامية عزيز،"مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"،مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،العدد الثاني،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2011.

2-شريف غياط و محمد بوقموم،"التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية"،مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد24،العدد الأول،جامعة قالمة،الجزائر،2008.

3-يوسف العشاب،"ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مجلة فضاءات وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية،العدد02،2003.

4-محمد زيدان،"الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،جامعة حسيبة بن بوعلي،العدد07،2009.

-ثانيا:المقالات:

1-عبد الرزاق خليل،عادل قموش،"دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية"،جامعة

قائمة المصادر و المراجع

الأغواط

IV-الملتقيات و المداخلات:

أولا:الملتقيات:

1-محمد جلال،"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:إشكالات و حلول"،الملتقى العلمي الدولي حول التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسات،المسيلة،2016.

2-د.عوادي مصطفى،"إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،ملتقى وطني،جامعة الشهيد حمه لخضرالوادي،يومي 6-2017/7.

-ثانيا:المداخلات:

1-لرقط فريدة و آخرون،"دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المغاربية"،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف،28/25 ماي 2003.

2-دومي سمراء،عبد القادر عطوي،"التجربة المغربية في ترقية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطور دورها في الاقتصاديات المغربية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة سطيف،28/25 ماي 2003.

V-الدليل:

-أولا:باللغة الفرنسية:

1-Bulletin d'information statistique de la PME N35،données du 1 er Semestre 2019 édition novembre 2019.

VI- المواقع من الأنترنت:

1-www.and.dz،"دليل إنشاء المؤسسات"

2-www.djazairess.com/elmassar/6034-2012.

3-www.elhiwarnet.com/02-11-2012.

قائمة المصادر و المراجع

" أجهزة إنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،4-Dim-msila.dz

5-www.aniref.dz » index.php.